

خرفة الرياض

Riyadh Chamber

الإستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية المملكة 2030

المحفزات والتحديات

إعداد
محمد بن عدنان الديبان
قطاع دعم الأعمال

2019/2018م

المحتويات

المقدمة

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

- أولاً: مشكلة الدراسة
- ثانياً: أهمية الدراسة.
- ثالثاً: أهداف الدراسة.
- رابعاً: منهج الدراسة.
- خامساً: محددات الدراسة ونطاقها.

الفصل الثاني: الإطار النظري لمفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر

- أولاً : مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر
- ثانياً : أهداف الإستثمار
- ثالثاً : نظام الإستثمار الأجنبي في المملكة وأهم مزاياه للإقتصاد
- رابعاً: أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر
- خامساً: محفزات الإستثمار الأجنبي المباشر بالمملكة
- سادساً: الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل رؤية المملكة 2030
- مشروع القدية
- حواضر رؤية المملكة 2030 في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة
- سابعاً: عوائق الإستثمار الأجنبي بالمملكة (سلبيات بيئة الإستثمار)

الفصل الثالث: قراءة تحليلية للوضع الراهن للإستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية

- أولاً البنى التحتية لبيئة الإستثمار الأجنبي بالمملكة
- ثانياً : نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بالمملكة
- ثالثاً : تقييم سهولة ممارسة الأعمال بالمملكة
- رابعاً: تقييم تنافسية الإقتصاد السعودي
- خامساً: التبادل التجاري للمملكة
- سادساً: إتجاهات التدفقات الإستثمارية الأجنبية بالمملكة
- تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة للمملكة مقارنة بدول غرب آسيا
- تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة للمملكة مقارنة بالدول العربية
- سابعاً: تطورات أرضة المشاريع الإستثمارية الأجنبية الجديدة بالمملكة
- ثامناً: أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في المملكة
- تاسعاً: تطور قيم الإستثمار الأجنبي المباشر بالمملكة
- عاشراً: دور غرفة الرياض في دعم بيئة الإستثمار

الفصل الرابع : الأنظمة والإجراءات الأساسية للبدء بمشروع إستثماري أجنبي
أولاً : أنظمة الإستثمار الأجنبي بالمملكة والإجراءات الأساسية للبدء بمشروع إستثماري
ثانياً : شروط وضوابط منح التراخيص للمستثمر الأجنبي
ثالثاً : آلية الحصول على التراخيص الإستثمارية
رابعاً : الأنشطة المستثناة من الإستثمار الأجنبي بالمملكة
خامساً: حقوق المستثمر الأجنبي بالمملكة

الفصل الخامس : الخاتمة والتوصيات

الملاحق : نظام الإستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية

المراجع

مقدمة

تبنت المملكة العربية السعودية رؤية طموحة أطلقت عليها رؤية 2030 ، حيث جاءت تلك الرؤية لمواجهة التحديات والضغوط الخارجية التي عانى منها الاقتصاد السعودي في السنوات القليلة الماضية، ومن أهم تلك التحديات ضعف مستوى التنويع الاقتصادي والميزة التنافسية للصناعة المحلية، وإختلال سوق العمل والبطالة، وبالتالي ضرورة إيجاد مصادر دخل جديدة للمحافظة على تحقيق معدلات نمو مستدامة خلال السنوات القادمة .

وتقدم الرؤية العديد من الأهداف، والمؤشرات لدفع النمو بالناتج المحلي الإجمالي، والالتزام في ذلك بعدد من المحاور التي يشترك في تحقيقها كل من القطاعين العام والخاص والقطاع غير الربحي، وقد أٌستندت الرؤية على ثلاثة محاور أساسية تركز على المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح.

وعندما أطلقت المملكة العربية السعودية "رؤية المملكة 2030"، وضعت الاستثمارات المحلية والأجنبية في أولوياتها. وأصبح الاستثمار محورا رئيسا لا يعزز "الرؤية" فحسب، بل يكون أداة فاعلة في عملية التحول الاقتصادي، وتنويع مصادر الدخل القومي التي تستند أساسا إلى استقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الاستثمارات المحلية، وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

وحيث تتمتع المملكة حالياً بقطاعات واسعة مهيأة للاستثمارات بكل أنواعها، فهناك ما لا يقل عن 18 قطاعاً محلياً في عمق التوجه الاستثماري، وهي قطاعات متنوعة تشمل الصناعة والطاقة والسياحة والنقل والتصدير وإعادة التصدير وغيرها. يضاف إلى هذا المشهد العام، التحولات الإجرائية والتنظيمية التي إتخذتها حكومة المملكة الرشيدة لدعم وجذب الإستثمارات الأجنبية.

ومن المنتظر خلال السنوات الخمس المقبلة أن يكون صندوق الاستثمارات العامة السعودي الذي تم تأسيسه في عام 1971م ، واحداً من أكثر الصناديق العالمية قدرة على تنويع أدوات الاستثمار، وبالتالي تحقيق أعلى معدلات الربحية، والمساهمة في تحقيق موارد مالية متدفقة لاقتصاد البلاد، مما يساهم بالتالي في تنويع مصادر الدخل، حيث أضى الصندوق في الوقت الحالي نقطة تحول جوهريّة على صعيد تنويع مصادر الدخل في السعودية، ويستهدف الدخول في الاستثمارات العالمية القائمة على الإبداع والابتكار والتقنية.

مما سبق أُعدت هذه الدراسة لتعطي للقارئ نبذة تعريفية موجزة عن قطاع الإستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية في الوقت الراهن وأهم المخاوف والتحديات التي قد تواجه المستثمرين في ظل التحديات الحالية المحيطة بالإقتصاد المحلي، وبالجانب الآخر أهم المؤشرات الاقتصادية المحفزة لجذب مزيد من الإستثمارات الأجنبية ضمن سياسة الدولة للإصلاح الاقتصادي لتنويع مصادر الدخل وكأحد الأدوات الهامة لتحقيق رؤية 2030م .

والله الموفق.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة



أولاً: مشكلة الدراسة

بعد الإعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل القومي في ظل التقلبات التي تتعرض لها الأسواق العالمية للطاقة من أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد السعودي، هذا بالإضافة إلى التحديات التي تفرضها طبيعة المرحلة الحالية عالمياً من تداعيات النظام العالمي الجديد، وإتجاه عدد من دول العالم إلى التكتلات الاقتصادية والإقليمية، بالإضافة إلى التحديات السياسية التي تحيط بالمنطقة والتي لا تقل خطورة عن تلك التحديات الاقتصادية .

ولمواجهة كل هذه التحديات أطلقت حكومة المملكة العربية السعودية برامج رؤيتها لعام 2030م وبرنامج التحول الوطني 2020م وهو أحد برامج رؤية 2030م بهدف رفع كفاءة الإنفاق الحكومي وتحقيق التوازن المالي وتقليص الاعتماد على النفط عبر تحديد أهداف استراتيجية تسعى الجهات الحكومية المشاركة في تحقيقها من عام 2016م إلى 2020م ، والجدير ذكره هنا أن الدولة مؤخراً إعتمدت تمديد الفترة الزمنية لتحقيق التوازن المالي إلى عام 2023م .

وبالتالي تكمن مشكلة الدراسة في تردد بعض المستثمرين الأجانب عند الإستثمار في الاقتصاد السعودي بالفترة الحالية في ظل التحديات السابقة الذكر، وأهمية إزالة تلك المخاوف والقلق لدى المستثمرين عبر القراءة النظرية المبسطة والمقارنة التحليلية للبيانات والمعلومات الإحصائية للوضع الراهن للإستثمار الأجنبي المباشر والمتأمل من الرؤية الطموحة 2030 في إيجاد بيئة جاذبة للإستثمارات الأجنبية.

ثانياً: الأهداف الرئيسية

تهدف الدراسة الى:

- التعرف الى أهم الأبعاد النظرية الرئيسة لمفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر .
- التعرف على أهم المحفزات ومواطن الجذب للإستثمارات الأجنبية المباشرة.
- عرض التحديات والمعوقات ، وذلك عبر القراءة الإحصائية المقارنة.
- إيضاح أهم الإجراءات الأساسية اللازمة للبدء بمشروع إستثماري أجنبي مباشر بالمملكة والتوعية بحقوق المستثمر الأجنبي.

ثالثاً: أهمية الدراسة

للإستثمار بشكل عام والإستثمار الأجنبي بشكل خاص دور هام في عملية التنمية الاقتصادية بما يوفره من قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وتشغيل للعمالة الوطنية في مختلف المجالات فضلاً عن أهمية تلك الإستثمارات في دعم القدرات التنافسية للمنظمات والمنشآت المحلية في مواجهة المنظمات العالمية .

وللمقاربة في سد الفجوة للموارد والامكانيات التي قد لا تتوافر في الدولة، وفي ضوء ما يعايشه العالم اليوم من عولمة وما يصاحبها من مظاهر تتمثل في تحرير التجارة العالمية وتحرير الخدمات المالية وحرية انتقال رؤوس الاموال وسعي الدول لتوفير مناخ مناسب للإستثمار العالمي، أصبح لزاماً على كل دولة تسعى للترقي بإقتصادها ورفع الميزة التنافسية لها بين دول العالم تحرير أسواقها التجارية و المالية ووضع البرامج والسياسات التي من شأنها تشجيع الاستثمار الأجنبي فيها ، إيماناً منها بدورها الهام في توسيع القاعدة الاستثمارية والحصول على التقنية والتكنولوجيا المتطورة والمعرفة التي تحتاج إليها في سبيل دعم الاقتصاد المعرفي ، وبالتالي الاستفادة من الخبرات التسويقية والادارية التي تمتلكها الشركات الدولية .

رابعًا: منهج الدراسة

ستوظف هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، حيث يتم مراجعة فحوى الاستثمار الأجنبي وأبعاده بالاطلاع على المراجع من قبل المتخصصين في هذا المجال والدراسات السابقة، والتعرف إلى الإحصائيات ذات العلاقة والمضامين الممكن الاستفادة منها.

خامسًا: محددات الدراسة ونطاقها

نظرًا للارتباط بفترة زمنية محددة لإعداد هذه الدراسة ؛ فقد تم الاعتماد على إعدادها على الأطر النظرية والدراسات المكتبية

الفصل الثاني

الإطار النظري والإيجابيات والسلبيات لبيئة
الاستثمار الأجنبي بالمملكة

للأدبيات والمراجع السابقة لهذا البحث، والاقتصار على نطاق وحدود المملكة العربية السعودية.

2.1 مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر

يمكن تعريف الإستثمار بشكل عام على انه رأس المال المستخدم في إنتاج أو توفير الخدمات أو السلع، وقد يكون استثمارات ثابتاً مثل ملكية الممتلكات ، أو استثماراً متغيراً كالأسهم الممتازة والسندات ، وللتبسيط بشكل أكثر ؛ ممكن أن نعرف الإستثمار بأنه "جزء من الإدخار يتم توظيفه في شئ ما على أمل الحصول على الربح" ² .

ومن التعريفات الأخرى للإستثمار هو مبلغ مالي يستثمر بشيء ما؛ وخصوصاً في الأعمال التجارية التي تشمل شراء الآلات والأسهم الجديدة ³، ويتفرع من هذا التعريف عدة تعريفات متنوعة وذلك وفق نوع الإستثمار المعني والهدف منه .

وبتسليط الضوء على ما يهمنا في هذه الدراسة من أدوات وأنواع الإستثمار بشكل أكثر تحديداً أو ما يسمى بالإستثمار الأجنبي المباشر حيث يمكن تعريفه بشكل شامل وفق ما قامت به بعض المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي عام 1993م) بأنه " ذلك النوع من أنواع الإستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم في إقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في إقتصاد آخر ، ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح (المستثمر المباشر) وإلى المؤسسة باصطلاح (مؤسسة الإستثمار المباشر) وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة. بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النقود في إدارة المؤسسة " ⁴.

ويعتبر هذا التعريف أكثر دقة وشمولية إذ يتم التركيز فيه على التفرقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر لذا تبنت معظم الدول في تقاريرها الصادرة والمتعلقة بالإستثمار الأجنبي هذا التعريف.

والبعض الآخر يعرف الإستثمار الأجنبي بأنه " قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات ". هذا ويتخذ الإستثمار الأجنبي أشكالاً عديدة كانشاء مشروع جديد بالكامل أو تملك أصول منشأة قائمة، أو المساهمة في عمليات الدمج والتملك ويعرف صندوق النقد الدولي الإستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر 10 في المائة أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال على أن

[1] Investment .Business Dictionary. Retrieved 2017 page 76

[2] مصدر سابق في هامش رقم (1)

[3] مصدر سابق

[4] منتدى الرياض الاقتصادي ، دراسة " تقييم الإستثمار في المملكة العربية السعودية " - 2011م ص13 .

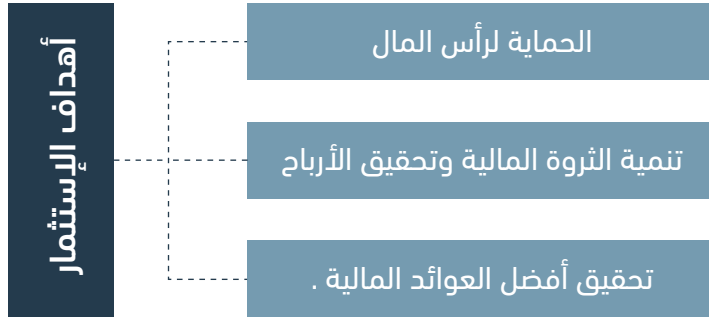
[5] حسان خضر " الإستثمار الأجنبي المباشر - تعاريف وقضايا " 2004م ص3

ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة وبذلك يختلف عن الإستثمار في المحافظ والصناديق الإستثمارية⁵.
أهداف الإستثمار بشكل عام

يسعى الإستثمار إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وهي⁶ :

1. توفير الحماية للمال من انخفاض قوته الشرائية الناتجة عن التضخم؛ حيث إن هدف الإستثمار يعتمد على تحقيق أرباح رأسمالية، وعوائد تحافظ على القوة الشرائية للمال المستثمر.
2. المحافظة على استمرار التنمية في الثروة المالية، فيكون الهدف من الإستثمار هو تحقيق العوائد المالية المقبولة، بالتزامن مع زيادة في قيمة رأس المال.
3. الوصول إلى أكبر قيمة من الدخل الجاري؛ وهي تركيز المستثمرين على الإستثمارات التي تحقق لهم أكبر العوائد المالية.
4. الوصول إلى أكبر نمو من الثروة، ويهتم بتحقيق هذا الهدف من الإستثمار المضاربون في الأسواق المالية؛ حيث يحرصون على اختيار إستثمارات مرتفعة المخاطرة.

الرسم التوضيحي رقم (1)



[6] د. جميل خالد ، دراسة بعنوان "أساسيات الاقتصاد الدولي" ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ص 308 ، ص 309.

2.2 نظام الإستثمار الأجنبي في المملكة وأهم مزاياه الاقتصادية

بداية صدر نظام الإستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية في عام 1376هـ (1955م) والذي نص على ألا تقل نسبة مشاركته رأس المال الوطني عن 51% من إجمالي التمويل ، ثم تلاه نظام آخر صدر عام 1383هـ تميز بإعطاء عددا من الحوافز التشجيعية لإستثمار رأس المال الأجنبي ؛ أهمها تمتعه بنفس المزايا التي يتمتع بها رأس المال الوطني والمنصوص عليها بنظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية والإعفاء الضريبي لمدة خمس سنوات شريطة أن لا تقل نسبة مشاركة رأس المال الوطني عن 52% من إجمالي تمويل المشروع.

وفي عام 1399هـ عُدل على النظام السابق وصدر نظام جديد آخر لإستثمار رأس المال الأجنبي بموجب المرسوم الملكي رقم م/4 وتاريخ 2/2/1399هـ ، يواكب التغيرات والتطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية ؛ ثم صدر مؤخراً النظام المحدث المعمول به حالياً بالمرسوم الملكي رقم م/1 وتاريخ 5/1/1421هـ، والذي يؤكد على أهمية متابعة إسهام الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تهيئة الاقتصاد الوطني للتحويل نحو الاقتصاد القائم على المعرفة من خلال إسهاماتها في التطوير التقني ودعم عمليات نقل التقنية إلى المملكة.

كما يعرف النظام رأس المال الأجنبي بأنه يشمل النقود والأوراق المالية والتجارية والآلات والمعدات وقطع الغيار والمواد الأولية والمنتجات ووسائل النقل والحقوق المعنوية من الإختراع والعلامات الفارقة ، وما مائل ذلك من القيمة متى كانت مملوكة لشخص طبيعي أو معنوي غير سعودي.

أهم أحكام نظام الإستثمار الأجنبي بالمملكة ⁷ :

1. الترخيص لأي إستثمار لرأس المال الأجنبي في المملكة بصفة دائمة أو مؤقتة، وفي جميع الأنشطة الإستثمارية، عدا الأنشطة المستثناة (أنظر المراجع للتعرف على الأنشطة المستثناة).
2. تحديد المزايا والحوافز والضمانات، حيث تتمتع منشآت الإستثمار الأجنبي بالمزايا والحوافز والضمانات التي تتمتع بها المنشآت الوطنية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر :
 - الحوافز المنصوص عليها في نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم 50 وتاريخ 23/12/1381هـ .
 - تملك العقارات اللازمة لمزاولة النشاط المرخص أو لسكنه أو لسكن العاملين لديه وفقاً لأحكام نظام تملك غير السعوديين للعقار وإستثماره الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/15 وتاريخ 17/4/1421هـ .
 - عدم جواز مصادرة الإستثمارات كلاً أو جزءاً إلا بحكم قضائي أو نزع ملكيتها كلاً أو جزءاً إلا للمصلحة العامة ومقابل تعويض عادل .
 - إعادة تحويل نصيب المستثمر الأجنبي من بيع حصته أو من فائض التصفية أو الأرباح التي حققتها المنشأة للخارج والتصرف فيها بأية التزامات مشروعة أخرى كما يحق له تحويل المبالغ الضرورية للوفاء بأي التزامات تعاقدية خاصة بالمشروع .
 - حرية إنتقال الحصص بين الشركاء وغيرهم .
 - كفالة المستثمر الأجنبي وموظفيه غير السعوديين تكون على المنشأة المرخص لها .
 - الحصول على القروض الصناعية وفقاً لأحكام صندوق التنمية الصناعية.
3. ترحيل الخسائر التي تحققها المنشأة إلى السنوات اللاحقة وعدم إحتسابها عند التسوية الضريبية للسنوات التي تحقق المنشأة أرباحاً فيها.
4. وجود اللائحة التنفيذية الموضحة لجميع سياسات وإجراءات الإستثمار الأجنبي ومجالاته، والمزايا والحوافز والضمانات وشروط وواجبات الترخيص وإجراءاته، والتزامات المستثمر الأجنبي.

[7] الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، المناخ الإستثماري في مدينة الرياض 1436هـ ص84

5. يجوز أن تكون الإستثمارات الأجنبية التي يرض لها إما منشآت مملوكة لمستثمر وطني ومستثمر أجنبي معاً أو مملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي .
6. قيام الهيئة العامة للإستثمار بالبت بطلب الترخيص خلال ثلاثين يوماً (علماً أن الهيئة أصبحت تبت في طلبات الترخيص حالياً خلال وقت لا يتجاز 3 أيام عمل في معظم الحالات).
7. يخضع معدل الضريبة على أرباح الشركات إلى سقف 20% .
8. تكون كفالة المستثمر الأجنبي وموظفيه غير السعوديين على منشأة المستثمر المرخص له . ولمزيد من المعلومات يمكن الإطلاع على الملحق رقم (1) في نهاية هذه الدراسة المتضمن تفصيلاً أكثر شمولاً لنظام الإستثمار الأجنبي بالمملكة، أو الإطلاع على موقع وزارة التجارة والإستثمار على شبكة الإنترنت www.commerce.go.sa والهيئة العامة للإستثمار (www.sagia.gov.sa).

أهم مزايا جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة للإقتصاد المحلي بشكل عام ⁸ :

1. نقل التقنية الحديثة (التكنولوجيا) الحديثة إلى القطاعات الاقتصادية المنتجة ذات الجذب الإستثماري .
2. رفع كفاءة المهارات الفنية والإدارية للموارد البشرية الوطنية .
3. توفير عنصر رأس المال ، لاسيما في الدول التي ينخفض لديها مستوى الادخار المحلي .
4. تهيئة فرص العمل المباشرة وغير المباشرة .
5. الارتقاء بمستوى رفاهية المواطن من خلال توفير عدة بدائل بجودة عالمية .
6. زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية ، سواء في الأسواق العالمية أو المحلية.
7. تشجيع الإنفاق على أنشطة البحوث والتطوير بما يدعم مواكبة التطورات التقنية والإقتصادية .



[8] د. رضا عبدالسلام علي ، " الإستثمار الأجنبي المباشر كأحد آليات تحسين سوق العمل " 2009م ص 14

2.3 أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر

بطبيعة الحال تختلف أنواع الإستثمار الأجنبي المباشر باختلاف طبيعته وتدفقاته وكذلك طريقة تأثيره ، وفي هذه الدراسة سنعطي لمحة سريعة عن أنواع رئيسة من أشكال الإستثمار الأجنبي⁹ :

1. الإستثمار الأجنبي المباشر الأفقي : (دخول مستثمر أجنبي للسوق المحلية لإنتاج نفس المنتج الذي ينتجه في موطنه الأصلي عبر شركته أو مؤسسته)، وهذا النوع من الاستثمار يلجأ إليه بعض المستثمرون الأجانب لتخفيف العوائق التجارية في وجه الشركة الأجنبية (رسوم وضرائب وخلافه).
2. الإستثمار الأجنبي المباشر العمودي : (دخول مستثمر أجنبي السوق المحلية لإنتاج سلع وسيطة لإستخدامها في إنتاج السلع النهائية التي تنتجها الشركة في مقرها الأم وذلك بهدف تخفيض تكلفة إنتاج المنتج).
3. الإستثمار الأجنبي المباشر عن طريق المشاريع الجديدة (Greenfield) : يحدث هذا النوع من الإستثمار عندما يبدأ مستثمر أجنبي بمشروع جديد، وهذا النوع من الإستثمار مطلوب في الدول المستضيفة لأنه عادة ما يجلب التكنولوجيا والتقنية والمعرفة ويخلق فرص عمل في الاقتصاد ويضيف قدرة إنتاجية جديدة .
4. الإستثمار الأجنبي المباشر عن طريق الإستحواذ والإقتناء (Brownfield) : يحدث هذا عادة عندما تتحول ملكية منشأة محلية قائمة إلى مستثمر أجنبي .

الشكل البياني رقم (1)

العناصر الأساسية الداعمة لنظام الإستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية

تراخيص وإجراءات الإستثمار الأجنبي	النظام المالي المرتبط بالإستثمار الأجنبي	إتفاقيات التجارة الدولية
<ul style="list-style-type: none"> • البدء بالنشاط التجاري في المملكة ، على رغب الإستثمار أولاً الحصول على رخصة مستثمر أجنبي . • تعد الهيئة العامة للإستثمار في المملكة العربية السعودية هي الجهة المعنية بتحسين بيئة الإستثمار وتقديم كافة الخدمات للمستثمرين . • تختلف أنواع تراخيص الإستثمار ولكل منها متطلباتها الخاصة ، مثل الحد الأدنى المقبول لرأس المال والحد الأقصى لرأس المال الأجنبي . • يمكن لراغبين الإستثمار التقدم بطلب الحصول على ترخيص عبر الإنترنت على بوابة الهيئة العامة للإستثمار 	<ul style="list-style-type: none"> • أربعة عناصر رئيسية للنظام المالي ذات أهمية لدى أي مستثمر أجنبي: <ol style="list-style-type: none"> 1. ضريبة دخل الشركات : تنطبق على الملكية الأجنبية للشركة التي مقرها المملكة العربية السعودية مع تعيين معدل قانوني بنسبة 20% وهو أدنى مستوى بين مجموعة العشرين. 2. ضريبة الزكاة تطبق على مقر الشركة في العربية السعودية بنسبة 2.5% من قاعدة الزكاة. 3. تطبيق ضريبة القيمة المضافة. 4. الإشتراك في التأمينات الإجتماعية للموظفين السعوديين فقط. 	<ul style="list-style-type: none"> • على الصعيد العالمي المملكة عضو في منظمة التجارة العالمية وتلتزم بمزيد من تحرير نظم التجارة وتسريع الإندماج في الإقتصاد العالمي • على الصعيد الإقليمي فإن المملكة العربية السعودية عضو في مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التجارة الحرة العربية الكبرى • على صعيد المعاملات الثنائية وقعت المملكة العربية السعودية معاهدات تتفادى الإزدواج الضريبي للدخل ورأس المال مع 29 بلد وكذلك الإتفاقيات الرامية إلى تعزيز وحماية إستثمارات مؤسسات طرف متعاقد واحد في إقليم الطرف الآخر مع 23 بلد حول العالم

المصدر: موقع الهيئة العامة للإستثمار الإلكتروني www.investsaudi.sa - sagia

[9] صلاح الصعيري ، وأحمد البكر " ورقة عمل عن الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي " 2016م ص4

2.4 محفزات الإستثمار الأجنبي المباشر بالمملكة (إيجابيات بيئة الإستثمار)

تحتوي العديد من القطاعات الاستراتيجية في المملكة على مزايا نسبية عالية تحفز بدورها جذب الإستثمارات الأجنبية لديها، حيث تحتل المملكة المرتبة الـ 23 ضمن الإقتصادات الخمسة والعشرين الأكبر في العالم .

كما حصلت المملكة العربية السعودية عام 2017م على المركز 30 ضمن 137 دولة في التصنيف العالمي للتنافسية وفقاً لتقارير منتدى الإقتصاد العالمي (مزيد من الإيضاح الرجاء قراءة ص35) .

ويعتبر الريال السعودي من أكثر العملات في العالم إستقراراً ، حيث لم يكن هناك تغير كبير في قيمة صرفه خلال الثلاثة عقود الأخيرة ، ولا توجد هناك أية قيود مفروضة على الصرف والتحويل بالعملات الأجنبية وتحويل رؤوس الأموال والأرباح إلى الخارج. **وبالتالي يمكن تقسيم أهم عوامل جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالمملكة على النحو التالي :**

- حوافز أساسية مباشرة.
- حوافر ثانوية غير مباشرة.

أولاً : الحوافز الأساسية المباشرة

1. الإستقرار السياسي والأمني والإنتفاخ الإقتصادي¹⁰

يعتبر الإستقرار السياسي من أهم عوامل الجذب الإستثماري، حيث تتميز المملكة بوجود درجة عالية من الإستقرار السياسي والأمني وإنخفاض معدل الجريمة فيها إلى حدود متدنية كما تتميز المملكة بوجود إقتصاد منفتح على العالم الخارجي، حيث تعتبر المملكة وفقاً لمعيار درجة الإنتفاخ الإقتصادي (نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي) من أكثر دول العالم إنتفاخاً ، الأمر الذي يجعل المملكة سوقاً جاذبة للإستثمار الأجنبي.¹¹

2 . الحوافز التشريعية والضريبية للمستثمر الأجنبي¹²

منحت المملكة العربية السعودية إمتيازات ضريبية لعدد من المناطق الأقل نمواً في المملكة بهدف جذب مزيد من الإستثمارات إليها ، وذلك لمدة عشر سنوات من بداية أي مشروع ، والمناطق التي تشملها التخفيضات الضريبية وهي : **(حائل، جازان، نجران، الباحة، الجوف، منطقة الحدود الشمالية)** وجميع هذه المناطق يتوفر بها مدن صناعية ، وبها العديد من الفرص الصناعية والتجارية والسكنية والخدمية. **كما تشمل الحوافز الضريبية أيضاً ؛ المزايا التالية :**

- خصم 50% من تكاليف التدريب السنوي للعمالة السعودية.
- خصم 50% من الأجر السنوية المدفوعة للسعوديين .
- خصومات إضافية تمنح إذا زاد رأس المال المستثمر عن مليون ريال سعودي، وإذا ما تم توظيف أكثر من خمسة مواطنين سعوديين لمدة تعاقداً لا تقل عن عام في وظائف ذات طبيعة فنية أو إدارية.

[10] وزارة التجارة والإستثمار " الموقع الإلكتروني الرسمي " <https://mci.gov.sa>

[11] منتدى الرياض الإقتصادي " تقييم الإستثمار في المملكة العربية السعودية " الدورة الخامسة 2011م ص103.

[12] مصدر سابق في هامش رقم (9).

3 . الحوافز التنظيمية والمالية للإستثمار الأجنبي¹³

تتسم البيئة الإستثمارية في المملكة العربية السعودية في منظرها العام بتطورها المستمر، وقد تضمن نظام الإستثمار الأجنبي بالمملكة مجموعة من الحوافز التنظيمية : أهمها ما يلي :

1. تأسيس الهيئة العامة للإستثمار السعودية (SAGIA) لتكون الجهة المسؤولة عن إعطاء تراخيص الإستثمار للمستثمرين الأجانب ، والتنسيق في ذلك مع الجهات الحكومية الأخرى لتوحيد الجهود .
2. الملكية للشركات والأراضي بنسبة 100% للأجانب .
3. لا يوجد قيود على إعادة تحويل رأس المال .
4. لا توجد ضرائب على الدخل الفردي، الضرائب على الشركات الأجنبية 20% على الفوائد .
5. إمكانية تحويل الخسائر الآجلة في بيان الميزانية العمومية لأجل غير مسمى.
6. للمستثمرين الأجانب الحق في الإستفادة من المؤسسات التمويلية المتخصصة المحلية والدولية والتي تشمل :
 - الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية
 - صندوق النقد العربي
 - برنامج تمويل التجارة العربية
 - المؤسسة العربية لضمان الإستثمار
 - البنك الإسلامي للتنمية.

وهناك عدد آخر من الحوافز المالية تدعم الإستثمار الوطني والأجنبي على حد سواء في المملكة ، والتي تتضمن الآتي :

- صندوق تنمية الموارد البشرية لدعم الأنشطة المتعلقة بتأهيل وتدريب العمالة السعودية وتوظيفها .
- الحصف التفضيلية للغاز الطبيعي .
- أسعار تنافسية لخدمات المياه والكهرباء والأراضي للمشروعات التجارية والصناعية
- المنح المالية للبحوث والتنمية في جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (KAUST) ، ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (KACST).

كما أن حزمة الإجراءات التي أعلنت عنها الهيئة العامة للإستثمار والمتوافقة مع ما جاء في وثيقة برنامج التحول الوطني 2020 ساهمت بشكل كبير على تحسين البيئة التنظيمية والإجرائية لتشجيع وجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة .

ثانيا: الحوافز الثانوية غير المباشرة

1. ارتفاع القدرة الشرائية: حيث يتسم الإستهلاك في المملكة بشكل عام باقتطاعه الحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي.
2. توافر الموارد الاقتصادية والبشرية والديموغرافية الداعمة للإنتاج وتقديم الخدمات .
3. توافر البنية التحتية ، حيث يتصف معظمها بالتطور والحدثة.
4. إصدار عدة قرارات من الدولة لتعزيز دور الرقابة الداخلية والمراجعة، والتأكيد على كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية والحسابات الختامية الصادرة عن الشركات وذلك لتمكين المستثمرين من تقييم أداء الشركات بشكل سليم وصحيح والقدرة على إتخاذ القرارات المناسبة لحماية إستثماراتهم، وذلك كله في سبيل حوكمة أداء تلك الشركات والمؤسسات.
5. ما تضمنته رؤية 2030 من أولويات واضحة لتوحيد الجهود وتكاملها، وحوكمة قوية للبرامج والمؤسسات العاملة بالدولة .
6. توافر أراضي بأسعار تنافسية (أكثر من 35 مدينة صناعية وإقتصادية في مواقع إستراتيجية مختلفة بالمملكة) .
7. إستقرار سعر الصرف .
8. يتسم القطاع المالي والنقدي السعودي بالمتانة والجودة حيث يعتبر السوق المالي السعودي أكبر سوق مالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كما يتسم النظام النقدي بالمملكة والقطاع المصرفي بالإستقرار والنمو .

[13] وزارة التجارة والإستثمار " الموقع الإلكتروني الرسمي " <https://mci.gov.sa>

ثالثاً: أنواع الدعم المقدم للمستثمر الأجنبي بالمملكة

يوضح الشكل البياني التالي موجزاً لأنواع الدعم والتسهيلات التي تقدمها حكومة المملكة العربية السعودية للمستثمر الأجنبي.

الشكل البياني رقم (2)
العناصر الأساسية الداعمة لنظام الإستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية

دعم مالي	الدعم الضريبي	دعم التوظيف
<ul style="list-style-type: none">• تسهيلات إئتمانات الصادرات• دعم الطاقة والمياه والغاز الطبيعي والإيثان والديزل• حوافز مالية لمشاريع البحث والتطوير• برامج القروض للإستثمار الصناعي	<ul style="list-style-type: none">• تخليل عبء الرسوم الجمركية على المواد والمعدات والآلات المختارة• إعفاءات ضريبية على أجور وتكاليف الأيدي العاملة السعودية	<ul style="list-style-type: none">• يقدم صندوق تنمية الموارد البشرية برنامجاً يهدف إلى التشجيع على تدريب وتوظيف المواطنين السعوديين.• برنامج « تمهير » لتدريب الخريجين السعوديين خلال العمل• التدريب في المعاهد غير الربحية• إعادة تأهيل حاملي الشهادات الصحية• برنامج « دروب »

المصدر: موقع الهيئة العامة للإستثمار الإلكتروني www.investsaudi.sa - sagia

2.5 الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل رؤية المملكة 2030

دشنت المملكة العربية السعودية عهداً جديداً نحو تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، وذلك عبر إطلاق رؤية 2030 من خلال ثلاثة محاور رئيسة: المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح؛ التي تركز على عمق مكانة المملكة إسلامياً وعربياً وإقليمياً ودولياً، وقوتها الاستثمارية الرائدة، وكونها محور ربط بين القارات الثلاث.

ولتحقيق أهداف الرؤية أطلقت المملكة دفعة من اثني عشر برنامجاً تنفيذياً يمتد بعضها حتى عام 2020 والبعض الآخر إلى ما بعد ذلك، جاء من بينها برامج صناديق الاستثمارات العامة لبلورة الغاية الوطنية في حقول الاستثمار داخلياً وخارجياً وتنويع مصادر البناء والإينماء، فضلاً عن تأسيس شركات اقتصادية وطيدة تسهم في تعميق أثر ودور المملكة في الوسط الإقليمي والدولي.

وقد جاءت الرؤية لتهيئة بيئة طموحة وجاذبة للإستثمارات الأجنبية من خلال تجسيد أحد أهدافها المتمثل في رفع نسبة الإستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من 3.8% إلى المعدل العالمي 5.7%¹⁵، عبر توليد فرص إستثمارية جاذبة ومحفزة وذات مردود وجدوى اقتصادية .

ومن أهم تلك الفرص الإستثمارية التي بدأت حكومة المملكة العربية بتدشينها في عام 2018م هو مشروع القدية الترفيهي، حيث يعتبر من الفرص والمشاريع الواعدة في منطقة الرياض تعمل على جذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية إلى المملكة .

5.2.1 مشروع القدية

مشروع القدية عبارة عن مدينة ثقافية ورياضية وترفيهية، ويعتبر من المشاريع الفريدة من نوعها على مستوى العالم، ويدعم المشروع توجه المملكة لإيجاد مصادر جديدة للدخل القومي وتقليص التدفقات النقدية الخارجية التي ينفقها المواطنون والمواطنات بالخارج .

ومن أهم أهداف المشروع هو إجتذاب الإستثمارات المحلية والأجنبية لإحداث تغيير شامل في اقتصاد البلاد، عبر تعزيز دور القطاع الخاص السعودي في هذه الاستثمارات، وعبر جذب الإستثمارات الأجنبية والمشاركة في إنشاء المشاريع المناسبة له، واتخاذ القرار بضح الأموال في المشروع الجديد.

ومن المنتظر أن يجتذب المشروع نخبة من كبار المستثمرين المحليين والعالميين الأجانب ؛ الأمر الذي يدعم مكانة المملكة كمركز عالمي مهم في جذب الاستثمارات الخارجية والأجنبية.

كما يتوقع عند إفتتاح المرحلة الأولى من المشروع في عام 2022م إحداث نقلة نوعية في الإرتقاء بمستوى الخدمات بمدينة الرياض؛ لتصبح في مصاف المدن المفضلة للعيش بها حول العالم .

ويوضح مشروع "القدية" بجلاء، توجهات صناديق الاستثمارات العامة، وخطته في التوسع محلياً وعالمياً، بتأسيس مشاريع ذات جدوى اقتصادية واجتماعية عالية من منطلق إيمان الصندوق بأن الفرص الاستثمارية في الداخل، لا تقل أهمية من فرص الخارج؛ بل قد تكون ذات عائد أكبر من مشاريع الخارج، اعتماداً على القدرة الشرائية العالية للمواطن والجوانب الإيجابية الأخرى للاقتصاد السعودي.

شكل بياني رقم (3) مراحل مشروع القدية

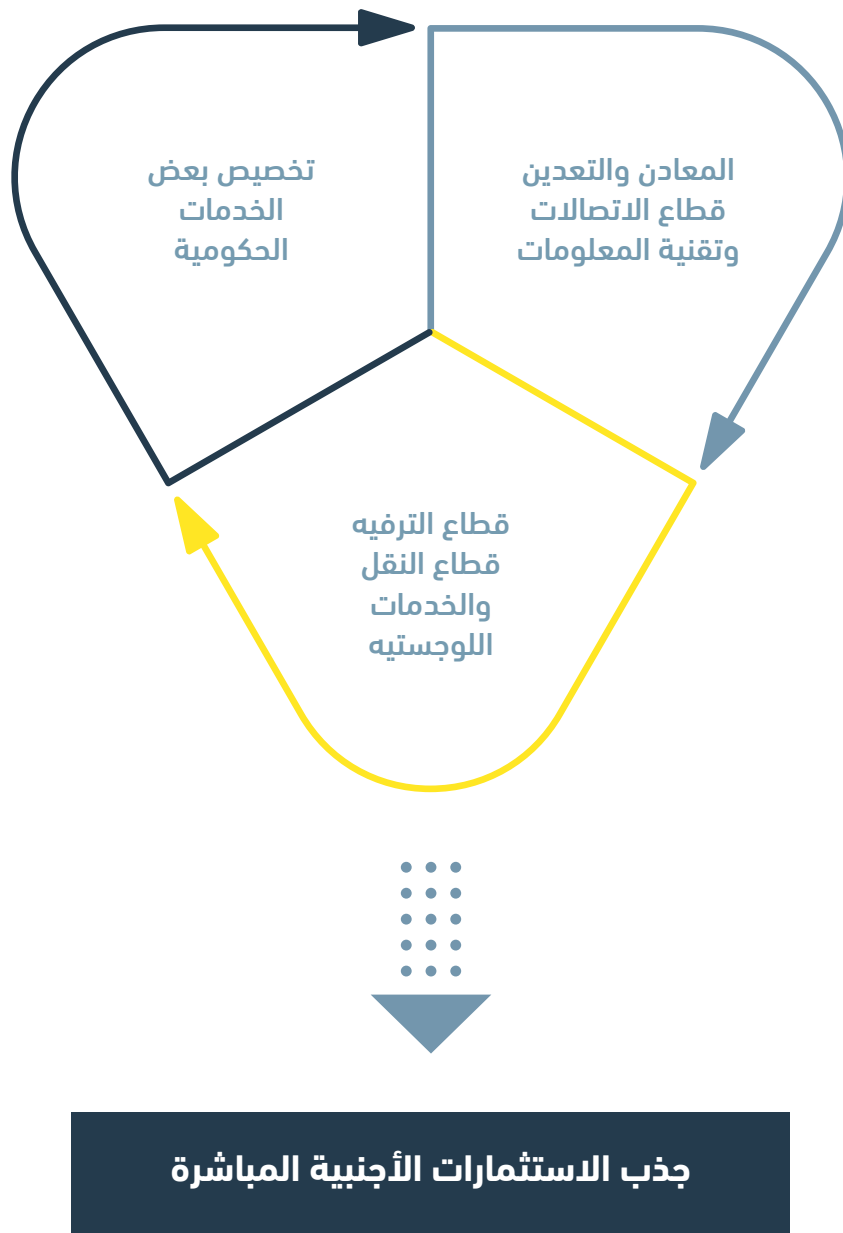


المصدر: رؤية المملكة 2030 vision2030.gov.sa

كما تهدف الرؤية (2030) إلى رفع حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالمملكة من 30 مليار ريال سعودي إلى 70 مليار ريال سعودي ، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في قطاعات أخرى غير قطاع الترفيه كقطاع الصحة والخدمات البلدية والإسكان والتمويل والطاقة وغيرها ؛ عبر طرح فرص إستثمارية مجزية وواعدة في تلك القطاعات.

وسوف يفتح توجه الدولة لتخصيص العديد من القطاعات الحكومية آفاقا عديدة لتحفيز التنافس للإستثمار المحلي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

شكل رقم (4) اهم الفرص الإستثمارية الواعدة بالمملكة في ظل رؤية 2030



2.2.5 حوافز رؤية المملكة 2030 في جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة

الشكل التالي رقم (5)

أهم أهداف رؤية المملكة 2030 ذات العلاقة بجذب الإستثمارات. الأجنبية المباشرة.



2.6 عوائق بيئة الإستثمار الأجنبي بالمملكة

خلصت بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بأهم التحديات والسلبيات التي تواجه بيئة الإستثمار الأجنبي في المملكة إلى مجموعة من العوائق والسلبيات التي قد تضر ببيئة الإستثمار، والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. **القضاء التجاري وضعف وسائل فض المنازعات التجارية:** حيث ما يزال أسلوب التقاضي يشكل احد ابرز العوائق الاستثمارية حسب وجهة نظر المستثمر الأجنبي، ويتمثل ذلك في طول فترة إنهاء المنازعات التجارية بين المستثمرين وخصومهم من الجهات العامة أو الخاصة .
2. **البيروقراطية:** على الرغم من الجهود التي تبذلها الهيئة العامة للإستثمار لتوحيد الجهود بأسلوب النافذة الواحدة ومراكز الخدمة الشاملة غير المعمول بها في معظم الجهات الحكومية، إلا أن بيروقراطية إجراءات بعض الجهات الحكومية التب تضرر المستثمر الأجنبي أن يتعامل معها تعد إحدى السلبيات الهامة عند سؤاله عما يواجهه من عوائق .
3. **ضعف الخدمات المساندة والبنية التحتية (اللوجستية) وارتفاع تكلفتها؛** إذ يواجه المستثمر الأجنبي كما المستثمر الوطني ضعف الخدمات المساندة وخدمات البنى التحتية المتمثلة بخدمات النقل والشحن والتفريغ والتعبئة وما شابه على الرغم من كل الجهود المبذولة لتحسين القطاع.
4. **ضعف وعدم كفاية المعلومات والبيانات عن قطاعات الاقتصاد السعودي:** فصعوبة الحصول على المعلومات، وتأخر صدورها، ووجود فارق زمني كبير لصدورها من جهة أخرى؛ يعدّ عائقاً من عوائق الإستثمار الأساسية، لاسيما ذلك القادم من الدول المتطورة إحصائياً. فعلى الرغم من التطور والتحسين في الآونة الأخيرة بالمملكة فيما يتعلق بتحديث البيانات والمعلومات، إلا أنه هناك حاجة لمزيد من تلك الجهود لإتاحة البيانات والمعلومات بشكل محدث وشامل للجميع.
5. **ضعف المنشآت التسويقية:** إذ لا يجد المستثمر الأجنبي منشآت تمكنه من توفير جهوده وجهازه التسويقي لتسويق منتجه أو خدمته بالشكل المطلوب، وتحظى بثقته وقناعاته بإمكانية الإعتماد عليها، وقد يضطر في بعض الأحيان إلى القيام بعملية التسويق بكاملها ذاتياً، مما يعني ارتفاع تكلفة التسويق على المستثمر الأجنبي.
6. **التضخم:** بالنظر إلى الدراسات السابقة التطبيقية يلاحظ أن العلاقة بين التضخم والإستثمار الأجنبي المباشر هي علاقة عكسية بمعنى أن ارتفاع معدلات التضخم يصاحبه إنخفاض في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعد معدل التضخم في الدول المضيفة من المؤشرات الرئيسة التي ينظر إليها المستثمر الأجنبي عند إتخاذ قرار الإستثمار من عدمه؛ فاعتدال واستقرار مستويات الأسعار يزيد من جاذبية الدولة لإستقبال تدفقات الإستثمار الأجنبي، بينما ارتفاع معدلات التضخم يجعل المستثمر يتردد في الدخول إلى السوق حيث أن تكاليفه الإنتاجية سوف ترتفع مما يضعف من منافسة منتجاته.¹⁷

يضاف إلى ما سبق عدد من الصعوبات والعوائق الأخرى في المجالات التشريعية أو التنظيمية أو الإقتصادية التي قد تؤثر سلباً على التدفقات الإستثمارية الواردة (الداخلية) للدولة على الرغم من العمل حالياً على إصلاحها ومعالجتها عبر برامج الرؤية (2030)، نذكر منها ما يلي¹⁸ :

- ضعف حماية الملكية الفكرية وبراءات الإختراع.
- ضعف الشفافية في بعض الأنظمة والإجراءات.
- إفتقار السوق المحلي للقدر الملائم من العمالة الماهرة التي يحتاجها قطاع الأعمال .
- ضعف آليات مشاركة القطاع الخاص في صنع القرار الاقتصادي.
- صعوبة الحصول على مواقع شاغرة وملائمة بالمدن الصناعية.
- عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل .

[17] صلاح الصعيري ، وأحمد البكر " ورقة عمل عن الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي " 2016م ص6

[18] جريدة الاقتصادية العدد 9064. تاريخ 5 أغسطس 2018م نقلا عن دراسة ميدانية تتعلق بالمعوقات التي تواجه المستثمر الأجنبي .

الفصل الثالث

قراءة تحليلية للوضع الراهن للإستثمار الأجنبي
بالمملكة العربية السعودية

3.1 البنى التحتية لبيئة الإستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية

شهد إقتصاد المملكة العربية السعودية في العام المنصرم (2017م) والعام الحالي (2018) سلسلة من الإصلاحات والبرامج الاقتصادية لتواكب رؤية المملكة 2030 وتتمثل في تنويع مصادر الدخل من أجل تخفيف الإعتماد على النفط كمورد رئيس للدخل، والتحول نحو إقتصاد متنوع، الأمر الذي يؤدي إلى تحفيز القطاعات الأخرى الاقتصادية والقطاع الخاص على وجه التحديد نحو الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة. ومن أبرز تلك الإصلاحات التي تساهم بشكل كبير في تحفيز وجذب الإستثمارات الأجنبية وخلق مناخ إستثماري ملائم ومناسب ما يلي:

1. تشكيل لجنة برئاسة سمو ولي العهد لمكافحة الفساد في المملكة.
2. العمل على إصدار التأسيسات للمستثمرين الأجانب إلكترونياً خلال يوم واحد .
3. فرض ضريبة على السلع الضارة بالصحة العامة والبيئة والتي تساهم في الحد من التكاليف الباهظة التي تتحملها الدولة والمواطنين جراء الأضرار الناتجة عنها .
4. إقرار حساب المواطن الذي ساعد على تخفيف العبء المباشر وغير المباشر على بعض فئات المجتمع لدعم قدرتها الشرائية.

هذا، وسيتم تسليط الضوء في هذا الفصل على مؤشرات إقتصادية ذات علاقة بالإستثمار الأجنبي المباشر بالمملكة، حيث تشير البيانات في الجدول رقم (1) إلى بيانات ومعلومات المؤشرات إقتصادية عام 2017م ؛ أهمها إنخفاض معدل النمو السنوي (النمو الاقتصادي) للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بمعدل 0.68 % عام 2017م ليبلغ نحو 2566 مليار ريال سعودي وذلك مقارنة بنمو إيجابي في عام 2016م مقداره 1.67%، حيث يرجع ذلك إلى تراجع أسعار النفط وإنخفاض الناتج المحلي للقطاع النفطي بما يعادل الـ 3%؛ إلا أنه هناك العديد من المؤشرات الإيجابية الأخرى التي تضمنتها تلك المؤشرات؛ من ضمنها التحسن الملحوظ في الحساب الجاري لميزان مدفوعات المملكة، إذ سجل فائضاً بحوالي 57.1 مليار ريال خلال عام 2017م مقابل عجز مقداره 89.4 مليار ريال عام 2016م.

وفي سوق الأسهم، انضمت السوق المالية السعودية مؤخراً إلى عدد من مؤشرات الأسواق العالمية كمورجان ستانلي، وستاندرد آند بورز «S & P»، وفوتوسي للأسواق الناشئة، حيث يتوقع أن يسهم ذلك في تعزيز كفاءة السوق المالية، وزيادة جاذبية السوق للمستثمر المحلي والأجنبي.

وفي مطلع عام 2018، اعتمدت خطة لتنفيذ برنامج تطوير القطاع المالي، بهدف تطويره ليكون قطاعاً مالياً متنوعاً وفعالاً لدعم تنمية الإقتصاد الوطني، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار، وزيادة كفاءته وقدرته على مواجهة التحديات المستقبلية.

1.3.1 مؤشرات إقتصادية عامة



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

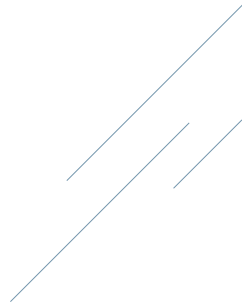


المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي . التقرير السنوي الرابع والخمسون (54) عام 2018م - 1439هـ (ساما)

جدول رقم (1) مؤشرات إقتصادية مختارة للمملكة العربية السعودية لعام 2017م مقارنة بعام 2016م

المؤشر	2016م	2017م	معدل التغير (%)
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليار ريال سعودي)	2418.5	2575	6.5
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (مليار ريال) (2010م=100)	2588	2566	-0.85
معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010=100)	1.67	-0.86	-151.5
معدل التضخم (أسعار المستهلك)	2.1	-0.9	-142.9
صافي الموجودات الأجنبية للمصارف المحلية (مليار ريال)	146	148	1.4
أسعار الفائدة على الودائع المصرفية بالريال السعودي (3 أشهر)	2.1	1.8	14.3
الإيرادات العامة الفعلية (مليار ريال)	519	692	33.3
الإيرادات النفطية (مليار ريال)	334	436	31
المصروفات العامة الفعلية (مليار ريال)	831	930	12
عجز الميزانية العامة (مليار ريال)	-311	-238.5	-23.3
الحساب الجاري (مليار ريال)	-89	57	164
نسبة فائض الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي	-3.7	2.2	159

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي . التقرير السنوي الرابع والخمسون (54) عام 2018م – 1439هـ (ساما)
ملاحظة: تم تقريب الأرقام في الجدول لأقرب عدد صحيح.



نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية (2017م)

عند النظر إلى الجدول التالي رقم (2) يلاحظ القارئ مراحل تطور نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي¹⁹ خلال عام 2017م حيث بلغ نصيب الفرد في المملكة العربية السعودية من الدخل القومي الإجمالي لعام 2017م ما يقارب الـ 80 ألف ريال سعودي وبما يعادل 21 ألف دولار أمريكي ؛ بينما بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي في الربع الأول من عام 2018م بالأسعار الجارية ما يقارب الـ 21 ألف ريال سعودي وبما يعادل 5.6 آلاف دولار أمريكي بمعدل ارتفاع نسبته 5.68% مقارنة بقيمته في نفس الفترة من العام السابق (2017م).

جدول رقم (2) نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في عام 2017م والربع الأول من عام 2018م

2018م	2017م					ملايين الريالات
	الربع الأول	الإجمالي 2017	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	
688.131	2.575.270	678.913	641.689	622.246	632.422	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)
696.523	2.619.565	688.453	654.167	633.992	642.953	الدخل القومي الإجمالي (بالأسعار الجارية)
33.107	32.552	32.930	32.719	32.507	32.296	عدد السكان (ألف نسمة)
21.039	80.312	20.907	19.994	19.503	19.908	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (ريال)

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء. - بيانات أولية

[19] الدخل القومي وفق تعريف الهيئة العامة للإحصاء السعودية هو عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي مخصوماً منه الدخول الأولية التي تدفع للوحدات غير المقيمة مضافاً إليه الدخول الأولية الملتقاة من الوحدات غير المقيمة ، كما يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه مجموع القيم المضافة للمنتجين المقيمين بسعر المنتج مضافاً إليه الرسوم الجمركية ، أو هو مجموع المخرجات مخصوماً منه مجموع الإستهلاك الوسيط مضافاً إليه صافي الضرائب غير المباشرة على المنتجات . وبمعنى آخر، فإن إجمالي الناتج المحلي يمثل القيمة النقدية بالعملة المحلية للدولة لجميع السلع والخدمات الاقتصادية النهائية المنتجة داخل تلك الدولة خلال فترة زمنية محددة، سواء كانت تلك الاستثمارات محلية أو أجنبية.

تقييم سهولة ممارسة الأعمال بالمملكة العربية السعودية

يوضح الجدول رقم (3) أدناه مرتبة المملكة العربية السعودية ودرجتها مقارنة بدول العالم من حيث تقييم سهولة ممارستها لأنشطة الأعمال، ويعتبر هذا التقرير الذي يصدره البنك الدولي ويستند في الأساس إلى معايير مؤسسية من أهم التقارير التي تعكس درجة سهولة الممارسات والإجراءات التي تجذب أو تطرد رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة .

الجدير بالذكر ان المملكة حققت المرتبة (92) عام 2018م ، وذلك لتقدمها في 6 محاور من أصل 10 لمؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال عام 2018م، وهي: حماية أقلية المستثمرين، وإنفاذ العقود، وبدء النشاط التجاري، والتجارة عبر الحدود، وتسجيل الملكية، وتسوية حالات الإفلاس . هذا وقد دفعت الإصلاحات القوية التي أجرتها المملكة مؤخراً إلى إحراز التقدم في حماية أقلية المساهمين والمستثمرين الأقلية (يقصد بالأقلية هو المساهم الذي تكون حصته من الأسهم قليلة جدا بحيث لا تمنحه أي سلطة أو تأثير على قرارات الشركة) ، حيث حلت في المرتبة العاشرة عام 2018م على مستوى العالم بعد أن كانت في المرتبة 63 عام 2017م ، الأمر الذي يعبر إشارة قوية إلى المستثمرين المهتمين بالاستثمار في المملكة ويعزز من ثقة المستثمرين في السوق السعودي ويسهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية .

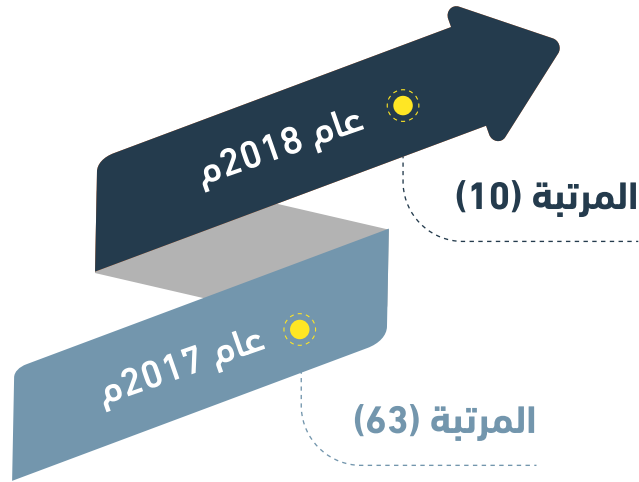
جدول رقم (3) : سهولة ممارسة الأعمال للمملكة العربية السعودية مقارنة ببعض الدول 2018/2017م

أفضل الممارسات العالمية نيوزيلندا 2018م		أفضل الدول العربية الإمارات العربية المتحدة 2018م		قيمة التغير (-,+) درجة	المملكة العربية السعودية				المعيار
					2018م		2017م		
المرتبة	الدرجة	المرتبة	الدرجة		المرتبة (190)	الدرجة (100)	المرتبة (190)	الدرجة (100)	
1	99.96	51	91.16	2.95	135	80.04	147	77.09	إجراءات ممارسة النشاط والبدء به
3	88.36	2	86.38	-5.14	38	75.52	15	80.66	تصاريح البناء والتشييد
37	83.97	1	99.92	-4.93	59	79.88	28	84.81	الحصول على خدمات الكهرباء
1	94.47	10	90.02	2.68	24	81.19	32	78.51	تسجيل الملكية
1	100	90	50.00	00	90	50.00	82	50.00	الحصول على التمويل
2	81.67	10	75.00	16.67	10	75.00	63	58.33	حماية المستثمرين
9	91.08	1	99.44	-2.04	76	75.00	69	77.04	الضرائب
56	84.63	91	71.50	-0.03	161	49.59	158	49.62	التجارة الخارجية
21	71.48	12	74.02	3.71	83	58.78	105	55.07	تنفيذ التعاقدات
32	71.85	69	49.80	00.00	168	00.00	169	00.00	تسوية حالات الإفلاس
1	86.55	21	78.73	1.39	92	62.5	94	61.11	الترتيب العام الإجمالي لجميع المعايير



المصدر: تقارير البنك الدولي - Saudi Arabia . 15th Edition :Doing Business (2018) world Bank - بيانات أولية

شكل بياني رقم (6) تطور مرتبة المملكة العربية السعودية في جانب حماية الأقلية المستثمرين لمؤشرات سهولة ممارسة الأعمال.



المصدر: الجدول رقم (3)

تقييم تنافسية الاقتصاد السعودي خلال عامي 2017م-2018م

تقرير التنافسية العالمي هو تقرير سنوي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي منذ عام 2005م ، والتقرير يصنف الدول حسب معيار التنافسية العالمي ، والمستند في الأساس إلى معايير أساسية محورية عن إقتصادات تلك الدول ، ويعتبر هذا التقرير من أهم التقارير العالمية ذات المرجعية الموثوقة بالنسبة لمتخذي القرار والمخططين الاستراتيجيين وكذلك المستثمر المحلي والأجنبي ، ويعتبره خبراء الاقتصاد والتنمية من أهم التقارير أيضاً في مجال صناعة قرارات التخطيط الاقتصادي وبرامجه في أي دولة والتي تتضمن تصميم إستراتيجيات النمو الاقتصادي ورفع التنافسية.

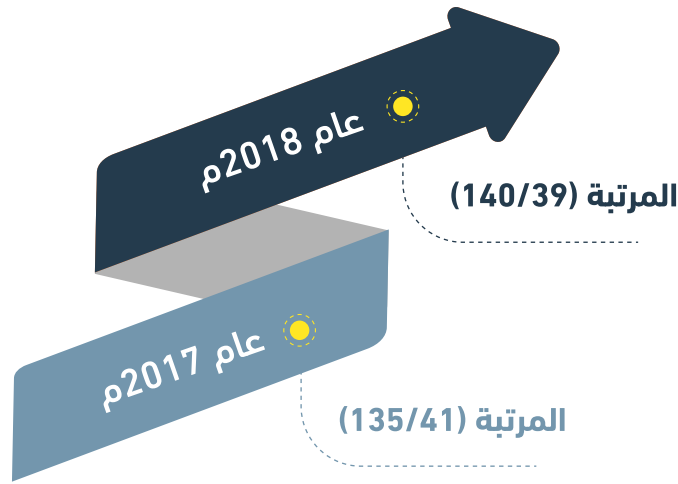
ويتضح من الجدول رقم (4) ومن الشكل البياني رقم (7) مرتبة الاقتصاد السعودي التنافسية مقارنة بـ(140) دولة ، حيث حققت المملكة عام 2018م المرتبة الـ(39) تنافسياً بشكل عام من أصل (140) دولة لجميع المعايير التنافسية بفارق تحسن إيجابي عن العام الذي قبله يقدر بمرتبتين (41) من أصل (135) دولة عام 2017م) ، كما يُفصّل الجدول مرتبة المملكة التنافسية وفق المعايير والمؤشرات الأساسية المحورية (بغض النظر عن تفاصيل تلك المؤشرات) مقارنة بأفضل الإقتصادات العالمية.

[20] مؤشر إستقرار الاقتصاد الكلي : قياس تغير الدين العام نسبة للناتج المحلي الإجمالي ؛ إضافة إلى التغير في التصنيف الائتماني للاقتصاد ودرجة التغير السنوي للتضخم (المصدر : أ. سالم بن فهد الزمام - صحيفة المال الاقتصادية، 18 أكتوبر 2018م).

ومن أهم القراءات لتلك البيانات والمعلومات الواردة في الجدول رقم (4) صدارة المملكة وتحقيقها المركز الأول عالمياً بمشاركة(31) دولة أخرى بالصدارة كالكويت والإمارات من أصل (140) دولة في مؤشر إستقرار الاقتصاد الكلي لعام 2018م.²⁰ وقد تقدم القطاع المالي بالمملكة القطاعات الأخرى بشكل ملحوظ المؤشرات التفصيلية الثانوية للمؤشر الرئيس للنظام المالي بمؤشر التنافسية لعام 2018م ، حيث حققت المملكة في مؤشر التنافسية للنظام المالي عام 2018م المركز (45) من أصل (140) دولة، ويتضمن مؤشر حوكمة المساهمين ، والذي حققت فيه المملكة المرتبة الخامسة عام 2018م بعد أن كانت بالمرتبة (77) عام 2017م ، وأيضاً حققت المرتبة (33) عام 2018م في مؤشر قوة معايير المراجعة وإعداد التقارير بعد أن كانت بالمرتبة (41) في عام 2017م . الأمر الذي يجعل من هذه التطورات مساهمة بشكل كبير ومؤثر في تحسين البيئة الإستثمارية والتي من شأنها المساهمة أيضاً في رفع جاذبية السوق السعودية ولا سيما المالية منها أمام المستثمرين و بالتالي تعزيز ثقة المستثمرين.

وفي المقابل ؛ لايزال أداء إدارة سوق العمل بالمملكة دون المستوى المطلوب، ويحتاج لمزيد من الجهود والإصلاحات لتطويره ومعالجة نسب البطالة المرتفعة بسوق العمل والمعوقات التي تواجهه، حيث حققت المملكة المرتبة (102) من أصل (140) دولة في مؤشر أداء إدارة سوق العمل وهو بذلك يعتبر ثاني أسوأ أداء قطاعي بعد مؤشر بيئة الأعمال (114) من أصل (140) دولة .

شكل بياني رقم(7) : مرتبة المملكة العربية السعودية بين دول العالم في تنافسية الاقتصاد العالمي



جدول رقم (4): تقييم تنافسية الاقتصاد السعودي مقارنة بأفضل الممارسات العالمية عام 2018م

الولايات المتحدة الأمريكية كأفضل إقتصاد تنافسي لعام 2018م		أفضل أداء عالمي للإقتصاد	المملكة العربية السعودية		البيان
المرتبة (140)	الدرجة (100)	الدولة	المرتبة (140)	الدرجة (100)	
13	74.6	نيوزيلندا	39	62.2	Institutions المؤسسات والمنظمات العامة والخاصة (العمل المؤسسي)
9	89.5	سنغافورة	40	75.5	Infrastructure البنية التحتية
27	71.2	كوريا الجنوبية	54	59.9	ICT adoption * البنية التحتية لبيئة التكنولوجيا (التقنية) والإتصالات والمعلومات
34	99.6	(٣١ دولة)	1	100	Macroeconomic stability الاستقرار الاقتصادي الكلي
47	86.5	(٤ دول)	64	82.4	Health الصحة
3	86.3	فنلندا	30	73.4	Skills المهارات والقدرات (تنمية الموارد البشرية)
3	73.8	سنغافورة	32	62.5	Product market سوق السلع والخدمات (المنتجات)
1	81.9	الولايات المتحدة	102	53.4	Labour market أداء إدارة سوق العمل
1	92.1	الولايات المتحدة	45	65.9	Financial system النظام المالي
2	99.2	الصين	17	76.3	Market size حجم السوق (المنتجات المحلية + الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي
1	86.5	الولايات المتحدة	114	51.2	Business dynamism المتطلبات الأساسية للبدء بالأعمال
2	86.5	ألمانيا	41	47.4	Innovation capability القدرة على الإبتكار والتطوير
1	86	الولايات المتحدة	39	68	الترتيب العام الإجمالي لجميع معايير التنافسية

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum (2018) . Global Competitiveness Report INDEX 4.0)

*عام 2017 : تقييم إقتصاديات الدول على أساس 135 دولة بينما عام 2018 على أساس 140 دولة .

*ICT: Information Communication Technologies Adoption

التبادل التجاري للمملكة العربية السعودية

تباينت تجارة المملكة العربية السعودية مع دول العالم خلال السنوات 2008 - 2017م، فقد تراوح حجم التبادل التجاري معها ما بين (1079) مليار ريال سعودي إلى (2040) مليار ريال سعودي ، وقد سجل فائض الميزان التجاري للمملكة خلال تلك الفترة ما يتراوح بين (108) مليارات ريال عام 2015م إلى 874 مليارات عام 2011م كأعلى قيمة خلال هذه الفترة ، أما في عام 2017م فقد بلغ الفائض حوالي (327) مليار ريال.²¹

ويلفظ من الجدولين رقم (5) و (6) ارتفاع إجمالي قيم الصادرات للمملكة العربية السعودية عام 2017م عن العام الذي قبله بمعدل 21% تقريباً ؛ لاسيما فيما يتعلق بنسبة الصادرات البترولية من إجمالي الصادرات، حيث أرتفعت في عام 2017م لتبلغ 76.7% من إجمالي الصادرات، بينما سجلت واردات المملكة السلعية إنخفاضاً عام 2017م عن العام الذي قبله بما يعادل 4% وبالتالي سجل الميزان التجاري فائضاً يقدر بحوالي (327) مليار ريال.

ومن أهم الدول التي صدرت لها المملكة العربية السعودية عام 2017م : اليابان ، الصين ، كوريا الجنوبية ، الهند ، الولايات المتحدة الأمريكية ، الإمارات العربية المتحدة ، سنغافورة ، البحرين ، تايوان ، هولندا وذلك على التوالي ، ويمثل إجمالي قيمة الصادرات إلى هذه الدول ما نسبته (69%) من إجمالي صادرات المملكة .
ومن أهم الدول التي أستوردت منها المملكة العربية السعودية عام 2017م : الصين، الولايات المتحدة الأمريكية ، الإمارات العربية المتحدة ، ألمانيا ، فرنسا ، اليابان ، الهند ، كوريا الجنوبية ، إيطاليا ، المملكة المتحدة . وذلك على التوالي ويمثل إجمالي قيمة الواردات من هذه الدول ما نسبته (63%) من إجمالي واردات المملكة .

جدول رقم (5) : أهم السلع المصدرة (الصادرات غير البترولية الرئيسية) والصادرات البترولية للمملكة عام 2017م (مليون ريال)

السلع المصدرة	2016م	2017م	معدل التغير (%)
اللداين والمطاط ومصنوعاتها	55999	64853	15.8%
منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها	50410	53566	6.3%
معدات النقل وأجزاؤها	15772	17792	12.8%
المعادن العادية ومصنوعاتها	14155	16156	14.1%
الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزاؤها	10449	10396	- 0.05%
الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية	6032	6313	4.7%
الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية	5924	5594	-5.6%
اللؤلؤ (الأحجار الكريمة) والمجوهرات المقلدة	4547	4021	-11.6%
ورق ومصنوعاته ومواد مستعملة في صناعته	2706	2553	-5.6%
بقية السلع	11699	12234	4.6%
إجمالي الصادرات غير البترولية	177694	193479	8.9%
الصادرات البترولية	510729	638402	25%
إجمالي الصادرات	688423	831881	21%

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء - التقارير 2017م.

[21] المصدر : الهيئة العام للإحصاء بالمملكة العربية السعودية.

جدول رقم (6): أهم السلع المصدرة (الصادرات غير البترولية الرئيسية) والصادرات البترولية للمملكة عام 2017م (مليون ريال)

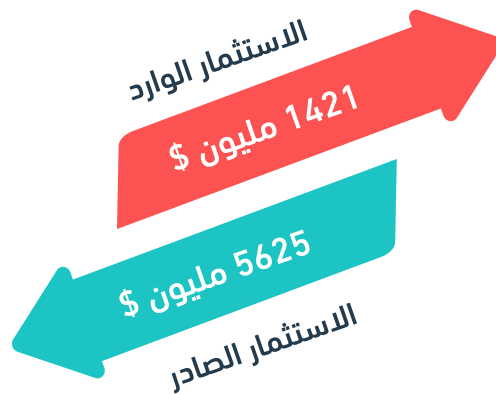
معدل التغيير (%)	2017م	2016م	السلع المستوردة
-6.8%	120522	129334	الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزاؤها
-15.5%	79397	93925	معدات النقل وأجزاؤها
3.8%	50157	48312	منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها
-8.4%	43449	47411	المعادن العادية ومصنوعاتها
3.3%	31450	30444	منتجات نباتية
-8.9%	28090	30843	مواد غذائية محضرة والمشروبات والخل والتبغ
-6.1%	18830	20050	الأنسجة ومصنوعاتها
-7.2%	18702	20159	الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية
-7.1%	17149	18465	اللداائن والمطاط ومصنوعاتها
11.5%	96700	86693	بقية السلع
-4 %	504447	525636	الإجمالي

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء - التقارير 2017م.

إتجاهات التدفقات الإستثمارية الأجنبية المباشرة بالمملكة

تشير البيانات في قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) أن المملكة أستقبلت عام 2017م نحو 1.4 مليار دولار أمريكي من الإستثمارات الأجنبية المباشرة ، في حين بلغت مجموع قيم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من المملكة لنفس العام نحو 5.6 مليار دولار أمريكي .

شكل رقم (8): تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة من وإلى المملكة عام 2017م



1- تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة والصادرة (الداخلة والخارجة) للمملكة مقارنة بدول غرب آسيا عام 2017م

إستناداً على تقرير الإستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) فقد احتلت المملكة المرتبة السادسة بالنسبة للتدفقات الإستثمارية الأجنبية الواردة ، بينما جاءت في المرتبة الثالثة بالنسبة للتدفقات الإستثمارية الأجنبية الصادرة بين دول غرب آسيا²² عام 2017م ، وذلك وفق ما تقدمه البيانات الواردة بالجدول رقم (7) الذي يوضح خصائص هذه التدفقات وأهمها ما يلي:

1. حققت دولة تركيا المرتبة الأولى بين الدول المستقبلية للتدفقات الإستثمارية الأجنبية (الواردة للدولة)، حيث يقدر الوزن النسبي لها بحوالي 43 % من إجمالي تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2017م بمنطقة دول غرب آسيا .
2. يليها في ذلك التدفقات الواردة لدولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تمثل نحو 40.5 % من إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد لدول غرب آسيا عام 2017م.
3. حازت المملكة العربية السعودية على المرتبة السادسة بين الدول المستقبلية لتدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2017م ، حيث يقدر الوزن النسبي لها بحوالي 6 % من إجمالي تلك التدفقات الإستثمارية .
4. كما جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة بعد دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت بمنطقة دول غرب آسيا من حيث تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة (الخارجة من الدولة) بأوزان نسبية تقدر بـ 17% للمملكة ، و 42% للإمارات ، و 24% لدولة الكويت.

جدول رقم (7) : تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر (الواردة والصادرة) للمملكة مقارنة بدول غرب آسيا عام 2017م (المبلغ بالمليون دولار أمريكي)

الدولة	قيم إستثمارات أجنبية واردة (داخلة)	% (حصة الدولة من مجموعة دول غرب آسيا)	قيم إستثمارات أجنبية صادرة (خارجة)	% (حصة الدولة من مجموعة دول غرب آسيا)
تركيا	10864	42.6 %	2630	7.9 %
الإمارات	10354	40.5 %	13956	41.9 %
لبنان	2628	10.3 %	567	1.7 %
عمان	1867	7.3 %	396	1 %
الأردن	1665	6.5 %	7	0.02 %
السعودية	1421	5.6 %	5625	16.9 %
قطر	986	3.9 %	1695	5.1 %
بقية دول غرب آسيا	-4279	-17%	8405	25.3 %
إجمالي دول غرب آسيا	25506	100 %	33281	100 %

المصدر: UNCTAD, World Investment Report ,2018 . (-) القيمة بالسالب (إنخفاض)

[22] منطقة غرب آسيا تضم عدد من الدول الآسيوية العربية (البحرين ، تركيا ، العراق ، الأردن ، الكويت ، الإمارات، لبنان ، السعودية ، اليمن ، فلسطين ، عمان ، قطر) وفق تصنيف تقرير الإستثمار العالمي الصادر عن الأمم المتحدة، UNCTAD ، حيث قسم التقرير دول العالم إلى مناطق ومجموعات .

يتناول الجدول رقم (8) اتجاهات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى المملكة العربية السعودية والصادرة منها خلال الفترة 2015م - 2017م، حيث تشير البيانات إلى تراجع التدفقات الإستثمارية الواردة للمملكة خلال تلك الفترة ، وبمعدلات انكماش تقدر بحوالي 8.5% عام 2016م ، وبنحو 81% عام 2017م ، وقد يعزى هذا التراجع الحاد في عام 2017م فيما يتعلق بالتدفقات الواردة للمملكة إلى عدة أسباب نذكر منها ما يلي :

- تراجع أسعار النفط والطاقة العالمية بشكل عام .
- تبني المملكة للعديد من الإصلاحات الاقتصادية ضمن تحقيق رؤيتها الطموحة 2030 وذلك بقصد تعزيز جاذبية بيئة الإستثمار المحلي والأجنبي لديها، وبما يتوافق مع مصلحة الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل وتحقيق معدلات نمو إقتصادية مرتفعة في السنوات القادمة بمشيئة الله تعالى .
- انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بشكل عام بنسبة 23% خلال عام 2017م ، لتصل إلى 1.43 مليار دولار أمريكي بعد أن كانت 1.87 مليار دولار أمريكي في عام 2016م .²³

وبالنسبة لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشرة الصادرة (الخارجة) من المملكة خلال فترة المقارنة ؛ فإن البيانات الواردة بالجدول رقم (8) توضح زيادة معدلاتها بـ 66% عام 2016م ، ومن ثم انخفاض خروج تلك التدفقات عام 2017م عن العام الذي قبله بمعدل 37%.

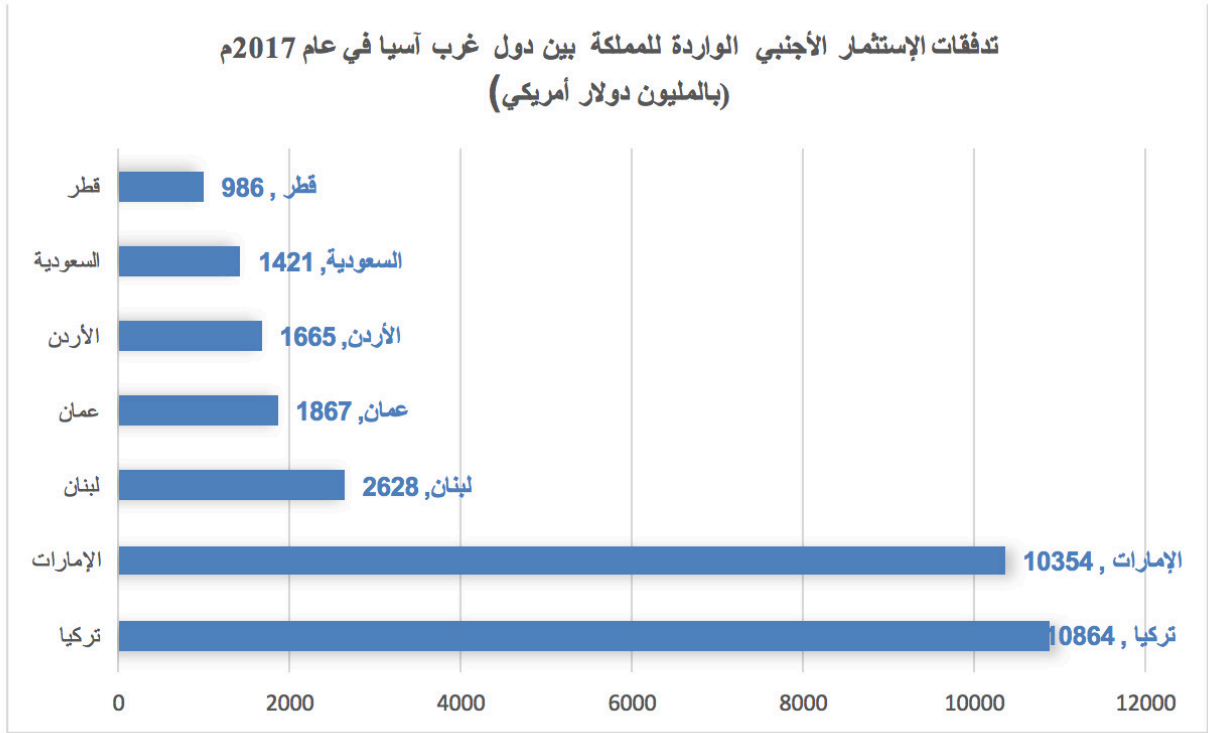
جدول رقم (8) : تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر (الواردة والصادرة) للمملكة مقارنة بدول غرب آسيا عام 2017م (المبلغ بالمليون دولار أمريكي)

العام	إستثمارات أجنبية واردة	معدل التغير (%)	إستثمارات أجنبية صادرة	معدل التغير (%)
2015م	8141		5390	
2016م	7453	-8.5%	8936	66%
2017م	1421	-81%	5625	-37%

المصدر: UNCTAD, World Investment Report ,2018

[23] المصدر : UNCTAD, World Investment Report ,2018

والشكل البياني رقم (9) يوضح مرتبة المملكة العربية السعودية بين دول غرب آسيا في عام 2017م لتدفقات الإستثمارات الأجنبية الواردة.



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات 2018م ، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية " تقرير مؤشر ضمان جاذبية الإستثمار " نقلًا من قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

2- تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة (الداخلة والخارجة) للمملكة مقارنة بالدول العربية عام 2017م

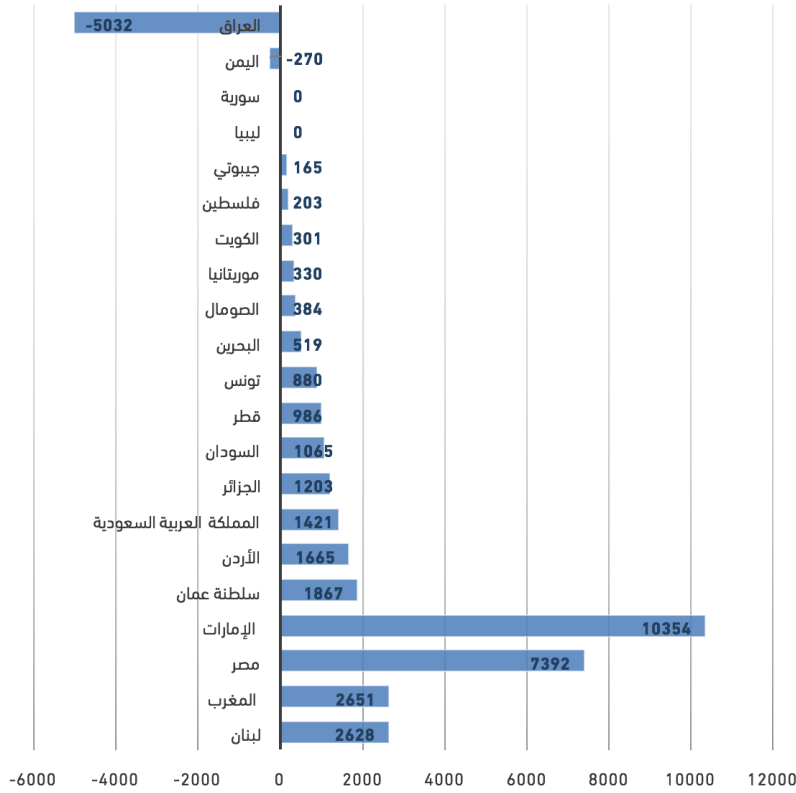
تشير البيانات الواردة في الشكل البياني رقم (10) إلى تراجع عام في إجمالي تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية بمعدل يقدر بـ 11.5% وقيم إجمالية من 32.4 مليار دولار أمريكي عام 2016م إلى 28.7 مليار دولار أمريكي عام 2017م مع الأخذ في عين الاعتبار أن التدفقات الإستثمارية الأجنبية الواردة إلى جميع الدول العربية مثلت ما نسبته 2% من الإجمالي العالمي لتلك التدفقات البالغ قدرها ما يعادل الـ 1430 مليار دولار أمريكي .

كما تشير البيانات إلى ترتيب المملكة العربية السعودية بين الدول العربية الأخرى للتدفقات الإستثمارية الأجنبية الواردة، حيث جاءت بالمرتبة السابعة بوزن نسبي يقدر بـ 5% من إجمالي تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2017م بهذه المنطقة . في حين تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة الدول العربية المستقبلية لهذه التدفقات الإستثمارية بوزن نسبي يقدر بـ 36% من إجمالي تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2017م بهذه المنطقة.

ويوضح الشكل البياني (10) ورقم (11) حركة وتدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة للمملكة العربية السعودية مقارنة بالدول العربية لعام 2017م.

الشكل البياني رقم (10) التدفقات الإستثمارية الأجنبية الصادرة من الدول العربية عام 2017م

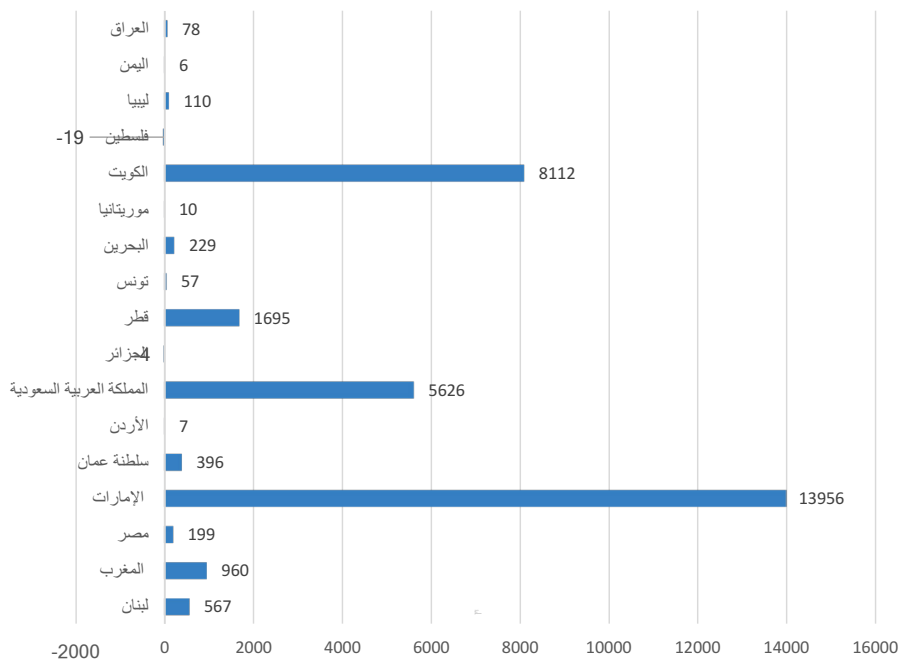
الإستثمارات الأجنبية الواردة إلى الدول العربية 2017م (مليون \$)



المصدر : المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات 2018م ، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية " تقرير مؤشر ضمان جاذبية الإستثمار " نقلًا من قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

الشكل البياني رقم (11) التدفقات الإستثمارية الأجنبية الصادرة من الدول العربية عام 2017م

الإستثمارات الأجنبية الصادرة من الدول العربية 2017م (مليون \$)



أ. تطورات أرصدة المشاريع الإستثمارية الأجنبية الجديدة بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (2013م - 2017م) .

يتبين من الجدول رقم (9) إلى أهم الدول الأجنبية المستثمرة بالمملكة خلال فترة زمنية من عام 2013م إلى نهاية عام 2017م، حيث سُيّد في تلك الفترة 493 مشروعاً إستثمارياً جديداً برصيد إجمالي يقدر بـ 43.3 مليار دولار وذلك في مختلف الأنشطة الاقتصادية بالمملكة، وتعود إجمالي تلك الإستثمارات إلى 361 شركة إستثمارية أجنبية؛ تتصدر فيها دولة الإمارات العربية المتحدة ملكية تلك المشاريع بعدد 122 مشروعاً و 65 شركة بوزن نسبي يقدر بـ 22% من إجمالي تلك الإستثمارات الأجنبية الجديدة ، يليها الإستثمارات الخاصة التي أستقبلتها المملكة من الولايات المتحدة الأمريكية في نفس الفترة بوزن نسبي يقدر بـ 20% .

الجدول رقم (9)

أهم الدول الأجنبية المستثمرة خلال الفترة (2013م - 2017م)

الدولة	قيمة الإستثمار (مليون دولار أمريكي)	عدد المشاريع	عدد الشركات
الإمارات العربية المتحدة	9496	122	65
الولايات المتحدة الأمريكية	8816	84	71
فرنسا	3958	23	16
سنغافورة	2981	17	8
اليابان	2407	23	20
الكويت	2012	15	9
ماليزيا	2000	1	1
هونغ كونج	1646	2	2
المملكة المتحدة	1484	45	35
كوريا الجنوبية	1347	8	6
أخرى	7202	153	128
الإجمالي	43349	493	361

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات 2018م ، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية " تقرير مؤشر ضمان جاذبية الإستثمار "

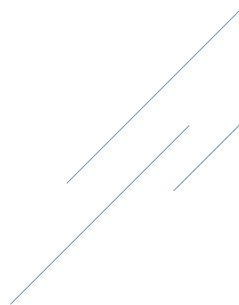
ب. أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2013م - 2017م)

يوضح الجدول رقم (10) أهم الشركات الأجنبية الكبيرة المستثمرة في المملكة خلال الفترة (2013م - 2017م)، حيث تصدرت إستثمارات مجموعة رجل الأعمال الإماراتي ماجد الفطيم مجموع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة خلال الفترة المشار إليها بقيمة إجمالية تبلغ 3741 مليون دولار أمريكي، تلتها شركة (Exxon Mobil) بقيمة إجمالية تقدر بـ 3400 مليون دولار أمريكي تابعة لدولة الولايات المتحدة الأمريكية.

الجدول رقم (10)
أهم (5) شركات مستثمرة بالمملكة خلال الفترة (2013م - 2017م)

الشركة	الدولة	قيمة الإستثمار الأجنبي (مليون دولار \$)
Majid Alfuttaim Group (MAF Group)	الإمارات العربية المتحدة	3741
Exxon Mobil	الولايات المتحدة الأمريكية	3400
Total	فرنسا	2617
EMKE Group	الإمارات العربية المتحدة	2410
Shahed International	ماليزيا	2000

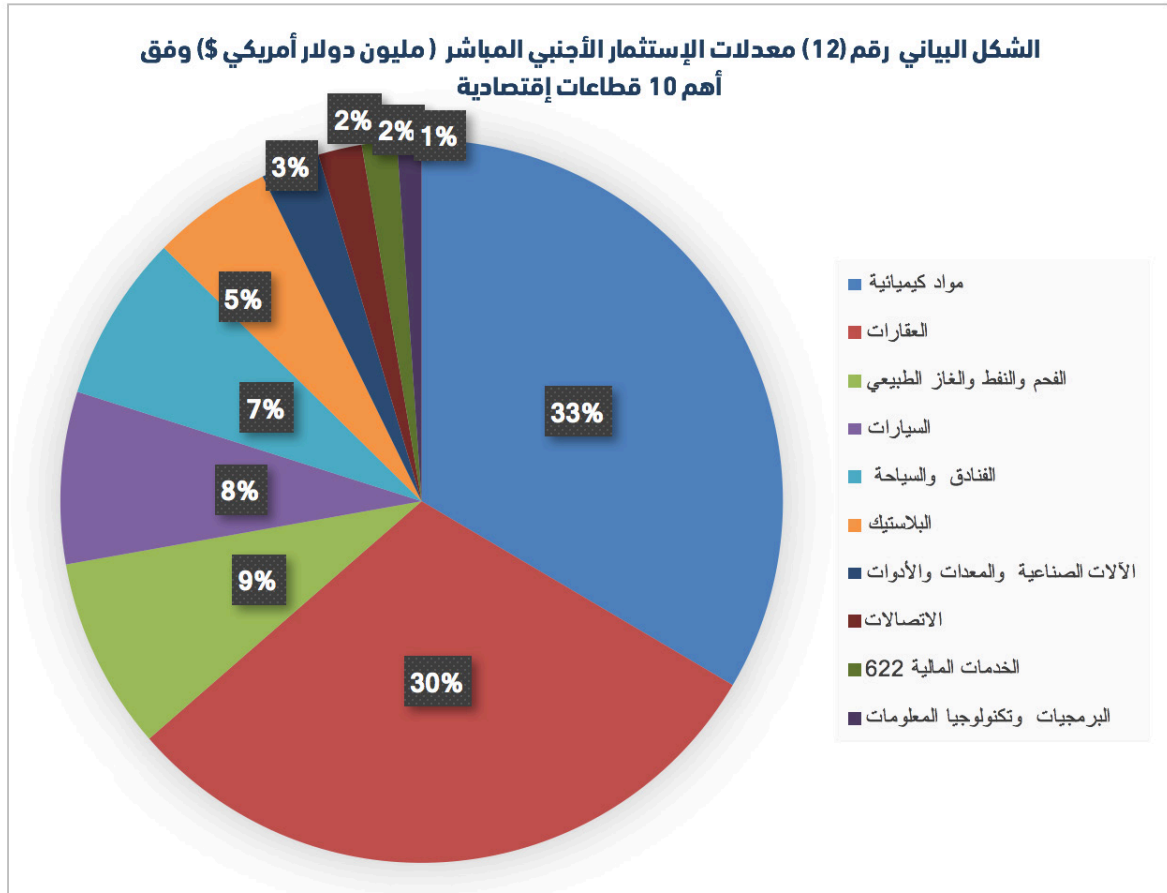
المصدر : المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات 2018م ، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية
" تقرير مؤشر ضمان جاذبية الإستثمار "



ج. تطور قيم الاستثمار الأجنبي المباشر بالمملكة العربية السعودية (2013م - 2017م)

يوضح الشكل البياني التالي أهم المجالات الإقتصادية بالمملكة المستثمر فيها أجنبياً وتطورها خلال الفترة (2013م - 2017م)، حيث تصدر قطاع البتروكيماويات والمواد الكيماوية القطاعات الإقتصادية الأخرى بمعدل إستحواذ لتلك الإستثمارات يقدر بـ 33% ، تلاه القطاع العقاري بمعدل 30% من إجمالي رصيد الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالمملكة خلال نفس الفترة.

والشكل بياني رقم (12) يوضح تطور المشاريع الإستثمارية بالمملكة حسب أهم 10 قطاعات خلال الفترة (2013م - 2017م) (مليون دولار \$).



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات 2018م ، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية " تقرير مؤشر ضمان جاذبية الإستثمار "

3.2 دور غرفة الرياض في دعم بيئة الإستثمار

أنشئت غرفة الرياض عام 1381هـ (1961م) لتقوم بدعم ورعاية القطاع الخاص في منطقة الرياض وتطوير وتنمية أنشطته من خلال خدمات متعددة مثل خدمات الاستثمار والمعلومات والتدريب وتنمية المهارات وتقديم الدراسات التطويرية والدراسات النوعية والاستشارات القانونية والفرص الاستثمارية والتجارية والفعاليات التثقيفية وحل المشكلات التي تواجهها منشآت الأعمال من خلال إجتماعات الطاولة المستديرة التي تعقدها الغرفة بشكل دوري مع كبار المسؤولين في الدولة من أصحاب السمو الأمراء وأصحاب المعالي الوزراء ومحافظي ورؤساء الهيئات الحكومية من ذوي العلاقة بمجتمع الأعمال .

كما وتسعى غرفة الرياض لدعم المناخ الإستثماري في مدينة الرياض ومحافظات المنطقة على وجه الخصوص وفي المملكة على وجه العموم بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة كالهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض من خلال التعريف بالفرص الإستثمارية الجديدة المتاحة للإستفادة منها على مستوى الإستثمار الوطني والإستثمار الأجنبي المباشر، وتحديد مجالات الإستثمار الجديدة وتحري الفرص الإستثمارية المجدية، وإعداد الدراسات والبحوث النوعية ذات العلاقة وتقديم المشورة حول العديد من المسائل الاقتصادية، وذلك بهدف تشجيع القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب على الإستثمار في القطاعات الاقتصادية المتاحة ذات المزايا النسبية وزيادة قدرة تلك القطاعات تنافسياً بما يحقق المساهمة في تطوير إقتصاد ومجتمع الرياض والشراكة في تحقيق التنمية المستدامة للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

1. دور إدارة الإستثمار بالغرفة

تعتبر إدارة الإستثمار بالغرفة أحد الإدارات العاملة التي تتطلع إلى تطبيق غاية أساسية وهي الإسهام في تطوير المناخ الإستثماري بصفة عامة، وفي الرياض بصفة خاصة وزيادة قدرته التنافسية على جذب الإستثمارات الأجنبية وتوطين رؤوس الأموال المحلية عبر اللجان المتخصصة الممثلة لمجتمع أصحاب الأعمال في منطقة الرياض، وتهدف الإدارة بالتنسيق مع الإدارات الأخرى وإدارة الدراسات والتطوير بالغرفة إلى إعداد التقارير حول واقع ومقومات تطوير الركائز الرئيسة للنشاط الإستثماري ورصد الفرص الإستثمارية في الرياض وإعداد قواعد بيانات عنها والترويج للمزايا الممنوحة للإستثمار الأجنبي وتنمية الوعي بأاساسيات ومستحدثات الأنشطة الإستثمارية والرد على إستفسارات المستفيدين والمنتسبين حيال الأمور المتعلقة بالإستثمار كافة.

2. دور مراكز وإدارات الغرفة الأخرى

تساهم إدارات ومراكز الغرفة من خلال اللجان القطاعية التابعة لها بدور فاعل في خدمة قطاع الأعمال (رجال وسيدات الأعمال)، وفي دعم وتحفيز المناخ الإستثماري في منطقة الرياض، وتوفير الخدمات الفنية، والتسويقية، والتدريبية، والإستشارية والبحثية وغيرها.

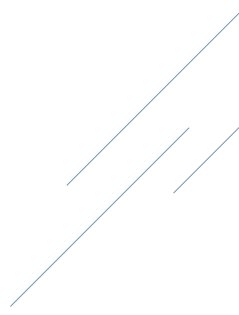
حيث تقدم المعلومات ذات العلاقة بالقطاع الاقتصادي، وتقوم أيضا بإرشاد رجال الأعمال والمستثمرين نحو الفرص الإستثمارية المختلفة، سبل وتذليل المعوقات التي تواجه المستثمر المحلي والأجنبي عبر لجان متخصصة تشكل همزة الوصل فيما بين المستثمر ومتخذ القرار أو صاحب الصلاحية .

كما نظمت الغرفة العديد من الفعاليات ذات العلاقة، ومن ذلك مؤتمر الإستثمار والأوراق المالية الثالث المنعقد في عام 2017م حيث يعتبر تظاهرة علمية إقتصادية تناول المجتمعون من خلالها عددا من الإطروحات في الجوانب المالية ومستجدات أسواق المال والخصخصة كمدخل من مداخل تنمية الإستثمار المحلي وتعزيز جاذبية بيئة الإستثمار، وقد خرج المؤتمر بعدد من التوصيات والنتائج عملت الغرفة على متابعتها.

3. دور منتدى الرياض الاقتصادي

يعد منتدى الرياض الاقتصادي الواجهة الفكرية المؤسسية للغرفة وأحد أذرعها المهمة لتطوير البيئة الاقتصادية في المملكة بشكل عام وفي منطقة الرياض على وجه الخصوص لجعل القدرة التنافسية الكلية للاقتصاد السعودي مواكبة للمتغيرات السريعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، كما يرتبط هذا الكيان الفكري إداريا بغرفة الرياض من خلال مجلس الأمناء الذي يضم عددا من أعضاء مجلس إدارة الغرفة وآخرين من خارجها. ويسعى المنتدى إلى أن يكون مركزا فكريا استراتيجيا وإقليميا لمناقشة القضايا الاقتصادية الوطنية من خلال أسلوب علمي وعملي يقوم على مبدأ العصف الذهني من أجل المساهمة في إيجاد تنمية إقتصادية مستدامة. ويعتبر المنتدى أداة فعالة لتطوير الاقتصاد الوطني وإعداده لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية عبر جمع أصحاب القرار مع رجال الأعمال من القطاع الخاص لتشخيص واقتراح الخطوات الضرورية لإزالة المعوقات التي تواجه الاقتصاد الوطني واقتراح الحلول اللازمة .

موقع الغرفة على الإنترنت (البوابة الإلكترونية) ولمزيد من المعلومات:
<http://chamber.sa/mainpage/pages/homepage.aspx>



الفصل الرابع

الأنظمة والأجراءات الأساسية للبدء بمشروع
إستثماري أجنبي

4.1 أنظمة الإستثمار الأجنبي بالمملكة والإجراءات الأساسية للبدء بمشروع إستثماري

هناك ثلاثة عناصر رئيسية أساسية يركز عليها أية مشروع إستثماري أجنبي، وهي:

أولاً : تراخيص وإجراءات الاستثمار الأجنبي

1. من أجل البدء بالنشاط التجاري في المملكة، على راغب الاستثمار أولاً الحصول على رخصة مستثمر أجنبي.
2. تعد الهيئة العامة للاستثمار في المملكة هي الجهة المعنية بتحسين بيئة الإستثمار وتقديم كافة الخدمات للمستثمرين .
3. تختلف أنواع تراخيص الاستثمار ولكل منها متطلباتها الخاصة، مثل الحد الأدنى المقبول لرأس المال والحد الأقصى لرأس المال الأجنبي.
4. يمكن للراغبين بالإستثمار التقدم بطلب للحصول على ترخيص عبر الإنترنت على بوابة الهيئة العامة للاستثمار، والإستفادة أيضاً من خدمة الترخيص الفوري التي تقدمها الهيئة.

ثانياً : النظام المالي المرتبط بالاستثمار الأجنبي ، وتتضمن أربعة عناصر رئيسية:

1. ضريبة دخل الشركات: تنطبق على الملكية الأجنبية للشركة التي مقرها المملكة العربية السعودية؛ مع تعيين معدل قانوني بنسبة 20%، وهو أدنى مستوى بين مجموعة العشرين.
2. ضريبة الزكاة: تطبق على مقر الشركة في المملكة العربية السعودية بنسبة 2.5% من قاعدة الزكاة.
3. تطبيق ضريبة القيمة المضافة.
4. الاشتراك في التأمينات الاجتماعية: للموظفين السعوديين فقط.

ثالثاً : اتفاقيات التجارة الدولية للمملكة العربية السعودية

1. على الصعيد العالمي، المملكة العربية السعودية عضوٌ في منظمة التجارة العالمية وتسعى إلى تحرير مزيد من نظم التجارة وتسريع الاندماج في الاقتصاد العالمي.
2. على الصعيد الإقليمي، فإن المملكة العربية السعودية عضو في مجلس التعاون الخليجي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
3. على صعيد المعاملات الثنائية، وقعت المملكة العربية السعودية معاهدات تنفادي الازدواج الضريبي للدخل ورأس المال مع 29 بلداً، وكذلك الاتفاقيات الرامية إلى تعزيز وحماية استثمارات مؤسسات طرف متعاقد واحد في إقليم الطرف الآخر مع 23 بلداً حول العالم .

4.2 شروط وضوابط منح التراخيص للمستثمر الأجنبي

- 1- أن لا يكون النشاط الاستثماري المطلوب الترخيص له ضمن قائمة الأنشطة المستثناة من الاستثمار الأجنبي.
- 2- أن تكون مواصفات المنتج وأسلوب ومواد إنتاجه مجازة حسب أنظمة المملكة، وفي حالة عدم وجود تلك الأنظمة يتم الاعتماد على إجازة أنظمة الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان.
- 3- أن يكون طالب الترخيص شخص طبيعي أو اعتباري يقدم للمملكة بغرض الاستثمار.
- 4- ألا يكون المستثمر الأجنبي قد صدرت ضده أحكام نهائية بسبب مخالفات جوهرية لأحكام هذا النظام.
- 5- ألا يكون المستثمر الأجنبي قد حكم عليه سابقاً في مخالفات مالية أو تجارية، سواء في المملكة أو في بلدان أخرى.
- 6- ألا يؤدي منح الترخيص إلى مخالفة اتفاقيات دولية أو إقليمية وقعتها المملكة.

4.3 آلية الحصول على التراخيص الاستثمارية

- 1- يسمح للمستثمر الأجنبي الحصول على أكثر من ترخيص لممارسة نشاط معين أو أية نشاطات أخرى مختلفة توافق عليها الهيئة العامة للاستثمار.
- 2- للحصول على ترخيص زراعي، صناعي أو خدمي ينبغي تعبئة النموذج المخصص لذلك، والتوقيع عليه من قبل مقدم الطلب أو بواسطة مفوضه المعتمد.
- 3- فور استلام الهيئة العامة للاستثمار كافة المستندات المتعلقة بالترخيص فإن قرار إصدار الترخيص للمشروع سوف يصدر خلال مدة لا تتجاوز 30 يوماً.
- 4- تم إطلاق برنامج خدمة تجديد التراخيص عن بُعد.

ويمكن تصفح دليل إجراءات التراخيص بموقع الهيئة العامة للاستثمار: www.sagia.gov.sa, للحصول على لمزيد من المعلومات حول إصدار التراخيص. أو رابط الدليل المباشر - الهيئة العامة للإستثمار

<https://sagia.gov.sa/media/1041/sagia-investment-manual-arabic-new.pdf>

4.4 الأنشطة المستثناة من الإستثمار الأجنبي

يمكن الإطلاع على الأنشطة المستثناة من الإستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية ومزيد من التفاصيل على الروابط التالية :

الهيئة العامة للإستثمار www.sagia.gov.sa

وزارة التجارة والإستثمار www.mci.gov.sa

4.5 حقوق المستثمر الأجنبي في الاستثمار بالمملكة العربية السعودية

أولاً: حقوق المتقدم بطلب إصدار ترخيص استثماري جديد:

1. حق الرد على طلب الترخيص الجديد.
2. الحق في أن يكون رفض إصدار الترخيص الجديد معلل.
3. الحق في التظلم من قرار الرفض أمام ديوان المظالم.

ثانياً : حقوق المستثمر الأجنبي أثناء سريان الترخيص

1. الحق في التمتع بجميع المزايا والحوافز والضمانات التي يتمتع بها المشروع الوطني حسب الأنظمة والتعليمات وفقاً لنظام الاستثمار الأجنبي.
2. حق تجديد الترخيص (للطلب المكتمل المستندات).
3. حق الحصول على مهلة مناسبة لإزالة المخالفات التي يتم رصدها.
4. حق الرد على خطاب التبليغ الكتابي بالمخالفات خلال المهلة المحددة.
5. الحق في تملك العقار وفقاً لأحكام نظام تملك غير السعوديين للعقار (التفاصيل موضحة بشكل أكثر في دليل خدمات واستشارات المستثمرين الصادر من الهيئة العامة للإستثمار).
6. الحق في عدم مصادرة الاستثمارات للمستثمر إلا بحكم قضائي، وكذلك الحق في عدم نزع ملكيتها إلا للمصلحة العامة ومقابل تعويض وفقاً لنظام الاستثمار الأجنبي.
7. الحق في أن تكون كفالة الموظفين غير السعوديين على المنشأة المرخص لها.
8. حق أن تكون كفالة المستثمر على المنشأة المرخص لها في حال توفرت لديه الضوابط والشروط المذكورة في دليل خدمات واستشارات المستثمرين الصادر من الهيئة العامة للإستثمار.
9. الحق في تحويل نصيبه من بيع حصته أو من فائض التصفية أو من الأرباح التي حققتها المنشأة للخارج أو التصرف فيها بأية وسيلة مشروعة أخرى كما يحق له تحويل المبالغ الضرورية للوفاء بأي التزامات تعاقدية خاصة بالمشروع.
10. حق الرد على طلب تعديل الترخيص (للطلب المكتمل المستندات).
11. حق الحصول على رفض معلل لأي طلب تعديل أو يندرج تحت الطلبات الخاصة في دليل الخدمات للمستثمرين الصادر من الهيئة العامة للإستثمار.
12. حق الرد على أي إستفسار أو شكوى .

ثالثاً : حقوق المستثمر الأجنبي بعد إلغاء الترخيص.

1. الحق في التظلم من قرارات الهيئة العامة للإستثمار بعد العلم بالقرار إلى لجنة التظلمات .
2. الحق في التظلم من قرار لجنة التظلمات أمام ديوان المظالم بعد علمه بالقرار.
3. الحق في إصدار ترخيص بغرض التصفية .
4. حق الحصول على تأشيرة خروج وعودة لمرة واحدة للتريخ المملغي.
5. حق الحصول على تأشيرة خروج وعودة للمرافقين .
6. حق تجديد الإقامة لمرة واحدة للتريخ المملغي .
7. حق نقل الكفالة للأجنبي المقيم الذي يبادر بالتقدم بطلب إلغاء الترخيص إختيارياً.

الفصل الخامس

الخاتمة والتوصيات

تناولت الدراسة في الفصول السابقة موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر من عدة جوانب مختلفة ، وما له من محفزات وإيجابيات وما يواجهه من تحديات وعوائق ، كما تناولت الدراسة بالأرقام والإحصائيات الموثقة المؤشرات الحيوية الإيجابية ذات الدلالة لتعزيز المناخ الإستثماري بالمملكة وتحفيز الإستثمارات الأجنبية ، والإستفادة في ذلك من المزايا النسبية الأخرى التي حباها الله للبلاد سواء كانت جغرافية أو إقتصادية أو سياسية أو إجتماعية كالموقع الجغرافي للمملكة بين دول العالم وتوسطها قارات العالم، ومتانة وصلابة الاقتصاد السعودي في مواجهة التحديات المحيطة والمتغيرات المتنوعة، وما تتمتع به المملكة من الاستقرار السياسي والأمني والتماسك الإجتماعي.

وفي ظل رؤية المملكة الطموحة 2030 تتأهب المملكة لتصبح في مصاف الدول العشر الأولى الأكثر تنافسية في العالم ، وبالتالي أكثر الأسواق الجاذبة للإستثمار الإستراتيجي الأجنبي والإستثمار النوعي الذي يقوم على نقل التقنية (التكنولوجيا) والمعرفة والخبرات الإدارية والمهنية ، الأمر الذي يجعل الاقتصاد السعودي يستعد لبناء مرحلة إنتقالية جديدة أهم ما يميزها إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في عملية التنمية وتخلي الدولة عن إدارة وتملك الكثير من المنافع المنتجة لصالحه .

وبالرغم من الإنجازات التي حققها الاقتصاد السعودي ونجاحه في تخطي الكثير من العقبات التي واجهته ، إلا أنه لازالت أمامه بعض التحديات والمعوقات التي يسعى للتغلب عليها ؛ منها عدم إستقرار أسواق النفط العالمية ، شح المياه ، وقسوة الطبيعة ، ندرة العمالة المدربة ، صعوبة الحصول على التقنية المتقدمة نوعا ما ، وضيق السوق السعودية نسبيا ، بالإضافة إلى ما تم ذكره سابقا في هذه الدراسة من معوقات تقف أمام المستثمر المحلي والأجنبي بالمملكة ، الأمر الذي يستدعي حشد كافة الجهود لتخطي تلك العقبات وتذليلها والتخفيف من آثارها .

التوصيات والمقترحات

1. تعزيز التوعية بأهمية دعم مسيرة الإصلاح المؤسسي التي تقوم عليها رؤية المملكة 2030 وتهدف إلى تنويع مصادر الدخل القومي بالأساس ، ودعم مؤسسات المجتمع المدني ورفع كفاء وإنتاجية أجهزة الدولة وموظفيها بالإضافة إلى أهمية ترسيخ مبادئ المساءلة والشفافية (حوكمة الأداء) وحماية النزاهة ومكافحة الفساد .
2. أهمية قيام وزارة المالية والجهات المسؤولة عن تطبيق برامج وأهداف رؤية المملكة 2030 بمتابعة ومراجعة تحقيق تلك البرامج لأهدافها ؛ وأهمها رفع كفاءة الاقتصاد السعودي وجذب تشريعاته للمستثمر الأجنبي .
3. أهمية تطوير أنظمة التقاضي التجارية وإنشاء محاكم تجارية متخصصة في المناطق ذات الجذب الإستثماري لتقليل وقت إنهاء المنازعات التجارية بين المستثمرين .
4. قيام الهيئة العامة للإستثمار بالمملكة بمتابعة أداء وتقييم نشاط الإستثمار الأجنبي بالمملكة أولاً بأول وإعداد التقارير الدورية في ذلك ورفعها للجهات العليا بالدولة بالإضافة إلى تطوير قواعد المعلومات لديها والتنسيق مع الجهات الرسمية للإحصاء وجمع المعلومات والجهات ذات العلاقة لتقليل الفارق الزمني لتاريخ نشر المعلومة عن وقت حدوثها بالفعل .
5. قيام هيئة المدن الاقتصادية بإعداد ونشر خطط مرحلية وبرامج تنفيذ سنوية واقعية بالتنسيق مع الشركات المطورة لتلك المدن والمستثمرين فيها ونشر نتائج التنفيذ بشفافية تمكن من تدعيم الثقة بهذه المناطق .
6. تدعيم مناطق الإستثمار بالبنية التحتية المتكاملة واللوجستية وتزويدها بجميع إحتياجات تلك المناطق من مرافق وخدمات لا تتوفر عادة في البنية التقليدية.
7. تدعيم قدرة القطاع الخاص على رفع كفاءة جهازه التسويقي لتسويق المنتجات والخدمات وبالتالي القدرة على تقديم الخدمات التسويقية المساندة لمنشآت المستثمرين الأجانب والمحليين .
8. أهمية تركيز الهيئة العامة للإستثمار بالمملكة على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر عن طريق المشاريع الجديدة (Greenfield) لأنه عادة ما يجلب التكنولوجيا والتقنية والمعرفة ويولّد فرص عمل في الاقتصاد ويضيف قدرة إنتاجية جديدة ، وهذا النوع من الإستثمار هو ما تحتاجه الدول ذات الوفرة الرأسمالي .
9. لا يزال أداء سوق العمل بالمملكة دون المستوى المطلوب، ويحتاج لمزيد من الجهود والإصلاحات لتطويره ومعالجة نسب البطالة المرتفعة بسوق العمل والمعوقات التي تواجهه.
10. إعادة النظر بهيكل التستر ، والعمل على شرعنته بشكل يساعد الوافد العامل أو المستثمر على استمراره بالعمل وتقديم المنتج أو الخدمة شريطة تنظيم عمله بشكل رسمي مهيكّل، وبشكل يمكن افادة الخزينة العامة من دفع الضرائب أو الزكاة، اضافة الى مساعدته في تشغيل العاطلين عن العمل من السعوديين.
11. أهمية تطوير البرامج التعليمية العامة والعالية بالمملكة لتواكب متطلبات إحتياجات سوق العمل من المهارات والقدرات المؤهلة في سبيل تأهيل كوادر بشرية وطنية ذات كفاءة عالية .
12. أهمية إعداد المزيد من الدراسات الميدانية بالمملكة لتلامس حالة وإحتياجات الإستثمار المحلي والأجنبي في الوقت الراهن والمستقبل ، حيث أن التوصيات التي ستسفر عن نتائج هذه الدراسات تكون عادة مصبوغة بالصبغة الواقعية والعملية كونها صادرة عن صاحب الشأن نفسه والمتمثل في المستثمر المحلي والعربي والأجنبي، مما سيضيف مزيداً من الفعالية على المقومات والأدوات المقترحة لتطوير المناخ الاستثماري في المملكة العربية السعودية.

تمت بحمد الله تعالى



الملاحق |

ملحق رقم (1)

نظام الاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية

المادة الأولى

يكون للألفاظ والعبارات التالية المعاني المبينة أمام كل منها ما لم يقتض السياق خلاف ذلك :

- أ- المجلس: المجلس الاقتصادي الأعلى
- ب- مجلس الإدارة: مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار.
- ج- الهيئة: الهيئة العامة للاستثمار.
- د- المحافظ: محافظ الهيئة العامة للاستثمار ورئيس مجلس الإدارة.
- هـ- المستثمر الأجنبي: الشخص الطبيعي الذي لا يتمتع بالجنسية العربية السعودية، أو الشخص الاعتباري الذي لا يتمتع بجميع الشركاء فيه بالجنسية العربية السعودية.
- و- الاستثمار الأجنبي: توظيف رأس المال الأجنبي في نشاط مرخص له بموجب هذا النظام.
- ز- رأس المال الأجنبي: يقصد برأس المال الأجنبي في هذا النظام- على سبيل المثال وليس الحصر- الأموال والحقوق التالية متى كانت مملوكة لمستثمر أجنبي:
 - ١- النقود والأوراق المالية والأوراق التجارية.
 - ٢- أرباح الاستثمار الأجنبي إذا تم توظيفها في زيادة رأس المال أو توسعة مشاريع قائمة أو إقامة مشاريع جديدة.
 - ٣- الآلات والمعدات والتجهيزات وقطع الغيار ووسائل النقل ومستلزمات الإنتاج ذات الصلة بالاستثمار.
 - ٤ - الحقوق المعنوية؛ كالتراخيص وحقوق الملكية الفكرية والمعرفة الفنية والمهارات الإدارية وأساليب الإنتاج.
- ح- منشآت السلع: المشروعات المنتجة للسلع الصناعية والزراعية (النباتية والحيوانية).
- ط- منشآت الخدمات: مشروعات الخدمات والمقاولات.
- ي- النظام: نظام الاستثمار الأجنبي.
- ك- اللائحة: اللائحة التنفيذية لهذا النظام

المادة الثانية

مع عدم الإخلال بما تقضي به الأنظمة والاتفاقيات، يصدر لاستثمار رأس المال الأجنبي في أي نشاط استثماري في المملكة بصفة دائمة أو مؤقتة ترخيص من الهيئة، ويجب على الهيئة أن تبت في طلب الاستثمار خلال ثلاثين يومًا من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة في اللائحة، وإذا مضت المدة المحددة دون أن تبت الهيئة في الطلب وجب عليها إصدار الترخيص المطلوب للمستثمر. وإذا رفضت الهيئة الطلب خلال المدة المذكورة فيجب أن يكون هذا القرار مسببًا، ولمن صدر في حقه قرار الرفض التظلم منه وفقًا لما تقضي به الأنظمة.

المادة الثالثة

يختص المجلس بإصدار قائمة أنواع النشاط المستثنى من الاستثمار الأجنبي.

المادة الرابعة

مع مراعاة ما ورد في المادة الثانية يجوز للمستثمر الأجنبي الحصول على أكثر من ترخيص في أنشطة مختلفة، وتحدد اللائحة الضوابط اللازمة.

المادة الخامسة

يجوز أن تكون الاستثمارات الأجنبية التي يرخّص لها للعمل طبقاً لأحكام هذا النظام بإحدى الصورتين الآتيتين:

١- منشآت مملوكة لمستثمر وطني ومستثمر أجنبي.

٢- منشآت مملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي.

ويتم تحديد الشكل القانوني للمنشأة طبقاً للأنظمة والتعليمات.

المادة السادسة

يتمتع المشروع المرخص له بموجب هذا النظام بجميع المزايا والحوافز والضمانات التي يتمتع بها المشروع الوطني حسب الأنظمة والتعليمات.

المادة السابعة

يحق للمستثمر الأجنبي إعادة تحويل نصيبه من بيع حصته أو من فائض التصفية أو الأرباح التي حققتها المنشأة للخارج أو التصرف فيها بأيّة وسيلة مشروعة أخرى، كما يحق له تحويل المبالغ الضرورية للوفاء بأيّ التزامات تعاقدية خاصة بالمشروع.

المادة الثامنة

يجوز للمنشأة الأجنبية المرخص لها بموجب هذا النظام تملك العقارات اللازمة في حدود الحاجة لمزاولة النشاط المرخص أو لغرض سكن كل العاملين بها أو بعضهم وذلك وفقاً لأحكام تملك غير السعوديين للعقار.

المادة التاسعة

تكون كفالة المستثمر الأجنبي وموظفيه غير السعوديين على المنشأة المرخص لها.

المادة العاشرة

توفر الهيئة للراغبين في الاستثمار كل المعلومات والإيضاحات والإحصائيات اللازمة، كما تقدم لهم كل الخدمات والإجراءات لتسهيل وإنجاز جميع المعاملات المتعلقة بالاستثمارات.

المادة الحادية عشرة

لا تجوز مصادرة الاستثمارات التابعة للمستثمر الأجنبي كلاً أو جزءاً إلا بحكم قضائي، كما لا يجوز نزع ملكيتها كلاً أو جزءاً إلا للمصلحة العامة مقابل تعويض عادل، وفقاً للأنظمة والتعليمات.

المادة الثانية عشرة

1. تبلغ الهيئة المستثمر الأجنبي كتابيا عند مخالفة أحكام هذا النظام ولائحته لإزالة المخالفة خلال مدة زمنية تحددها الهيئة تناسب وإزالة المخالفة.

٢- مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد يعاقب المستثمر الأجنبي عند بقاء المخالفة بأي من العقوبات التالية:

- أ - حجب كل أو بعض الحوافز والمزايا المقررة للمستثمر الأجنبي .
- ب - فرض غرامة مالية لا تتجاوز (500,000) خمسمائة ألف ريال سعودي.
- ج - إلغاء ترخيص الاستثمار الأجنبي .

٣- تطبق العقوبات المشار إليها في الفقرة (٢) أعلاه بقرار من مجلس الإدارة .

٤- يجوز التظلم من القرار الصادر بالعقوبة إلى ديوان المظالم وفقا لنظامه.

المادة الثالثة عشرة

مع عدم الإخلال بالاتفاقيات التي تكون المملكة العربية السعودية طرفاً فيها:

١ - تتم تسوية الخلافات التي تنشأ بين الحكومة والمستثمر الأجنبي فيما له علاقة باستثماراته المرخص لها بموجب هذا النظام وُدياً قدر الإمكان، فإذا تعذر ذلك يحل الخلاف حسب الأنظمة .

٢ - تتم تسوية الخلافات التي تنشأ بين المستثمر الأجنبي وشركائه السعوديين فيما له علاقة باستثماراته المرخصة بموجب هذا النظام وُدياً قدر الإمكان، فإذا تعذر ذلك يحل الخلاف حسب الأنظمة .

المادة الرابعة عشرة

تعامل جميع الاستثمارات الأجنبية المرخص لها بموجب هذا النظام طبقاً لأحكام الضرائب المعمول بها في المملكة العربية السعودية وما يطرأ عليها من تعديلات.

المادة الخامسة عشرة

يلتزم المستثمر الأجنبي بالتقيد بكل الأنظمة واللوائح والتعليمات المعمول بها في المملكة العربية السعودية والاتفاقيات الدولية التي تكون طرفاً فيها.

المادة السادسة عشرة

لا يخل تطبيق هذا النظام بالحقوق المكتسبة للاستثمارات الأجنبية القائمة بصورة نظامية قبل نفاذ هذا النظام. ومع ذلك فإن ممارسة هذه المشروعات لنشاطها أو زيادة رأس مالها تخضع لأحكامه.

المادة السابعة عشرة

تصدر الهيئة اللائحة وتنشر في الجريدة الرسمية ، ويعمل بها من تاريخ نشرها.

المادة الثامنة عشرة

ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره، ويلغي نظام استثمار رأس المال الأجنبي الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٤/م) وتاريخ ٢ / ٢ / ١٣٩٩ هـ، كما يلغي كل ما يتعارض معه من أحكام.

المراجع |

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

1. غرفة الرياض ، دراسة حوكمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية ، 2016م.
2. د. رضا عبد السلام علي ، دراسة " الإستثمار الأجنبي المباشر كأحد آليات تحسين سوق العمل : قراءة تحليلية مع التركيز على التجربة الماليزية " ، الرياض ، 2009م.
3. منتدى الرياض الاقتصادي ، دراسة " تقييم الإستثمار في المملكة العربية السعودية " ، الدورة الخامسة ، 2011م .
4. غرفة الرياض ، ورقة عمل بعنوان " الإستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية .. الحوافز والتحديات " ، الرياض ، 1997م .
5. د. جميل خالد ، دراسة بعنوان " أساسيات الاقتصاد الدولي " ، الطبعة الأولى ، المملكة الأردنية الهاشمية .
6. غرفة الرياض ، " الرياض مدينة المال والأعمال " ، الرياض ، 2012م ، و 2014م.
7. غرفة الرياض ، التقرير الاقتصادي ، الرياض ، 2016م .
8. غرفة الرياض ظن تقرير إقتصاد الرياض الإصدار الرابع والعشرون 2017م .
9. الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض . تقرير المناخ الإستثماري بمدينة الرياض ، 1436هـ.
10. أ. صلاح الصعيري ، وأ. أحمد البكر ، ورقة عمل بعنوان " الإستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي " ، مؤسسة النقد العربي السعودي ، 2016م .
11. المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات 2018م ، تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية " تقرير مؤشر ضمان جاذبية الإستثمار " .
12. أ. حسان خضر ، ورقة عمل بعنوان " الإستثمار الأجنبي المباشر .. تعارف وقضايا " ، 2004م.
13. أ. سالم بن فهد الزمام ، مقال بعنوان " المملكة مركز أول عالمي في إستقرار الاقتصاد الكلي " صحيفة المال الاقتصادية الإلكترونية العدد (18 أكتوبر 2018م)

ثانياً : الوثائق الرسمية :

1. مؤسسة النقد العربي السعودي . التقرير السنوي الرابع والخمسون (54) عام 2018م – 1439هـ (ساما).
2. الهيئة العامة للإحصاء – تقارير ومؤشرات إقتصادية ، دليل الخدمات 2017م .
3. الهيئة العامة للإحصاء – تقارير التبادل التجاري للمملكة العربية السعودية 2017م .
4. الهيئة العامة للإستثمار – دليل الخدمات – الإصدار السادس 2017م .

ثالثاً : المصادر الإلكترونية :

1. موقع الهيئة العامة للإستثمار الإلكتروني (sagia) www.investsaudi.sa
2. جريدة الاقتصادية العدد (9064) ، تاريخ 5 أغسطس 2018م . نشر نتائج دراسة ميدانية تتعلق بالمعوقات التي تواجه المستثمر الأجنبي.
3. صحيفة المال الاقتصادية الإلكترونية العدد (18 أكتوبر 2018م)
4. موقع وزارة التجارة والإستثمار الإلكتروني www.mci.gov.sa
5. الموقع الإلكتروني الرسمي لرؤية المملكة 2030 vision2030.gov.sa
6. موقع غرفة الرياض الإلكتروني <http://chamber.sa/mainpage/pages/homepage.aspx>

رابعاً: المراجع الأجنبية (تقارير رسمية) :

1. World Economic Forum (2018). Global Competitiveness Report) INDEX 4.0 .
2. UNCTAD, World Investment Report ,2018 .
3. world Bank (2018) . Doing Business :Saudi arabia . 15th Edition .
4. Investment .Business Dictionary. Retrieved 2017 .

جفّة الرياض

Riyadh Chamber